

مرة أخرى: الجيش الإسرائيلي يدير «معارك الميزانية» من خلال التحذير والتخويف من إسقاطات أي تقليصات في ميزانيته!

صفحة (5) من 5

مواقف إسرائيلية حول التعامل مع المدنيين خلال الحرب - ما بين «حصانة المدنيين» و«حصانة الجنود»!

صفحة (6) من 6

الاسرائيلي المنتهز

الثلاثاء ٢٢/٤/٢٠١٤م الموافق ٢٢ جمادى الآخرة ١٤٣٥هـ العدد ٣٣١ السنة الثانية عشرة

الاسرائيلي المنتهز

ملحق نصف شهري يصدر عن



مركز الدراسات الفلسطينية للدراسات الإسرائيلية
MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies

كلمة في البداية

سيناريوهات إسرائيلية... بقلم: أنطون شلحت

بقلوبنا: أنطون شلحت

إسرائيل ليست ضئيلة هذه الأيام باجتهادات متعلقة بما قد يحدث من سيناريوهات بعد المهلة الأولى المحددة لانتهاء جولة المفاوضات الحالية يوم ٢٩ نيسان الحالي.

ومن غير العسير الاستدلال على أن ما يقف في خلفية معظم هذه الاجتهادات، هو تقدير مؤداه أن إسرائيل بحكومتها اليمينية الحالية ليست جاهزة لأي اتفاق إلا لـ «اتفاق» يكون معناه استسلام الفلسطينيين من دون شروط، كما يؤكد أستاذ العلوم السياسية زئيف شترنهيل.

وشترنهيل كان أخيراً من أفضل من عرّض الهدف الحقيقي الواثق وراء المطالبة الإسرائيلية المرفوعة في وجه الفلسطينيين بشأن الاعتراف بالدولة اليهودية، وهو أن يستتب الفلسطينيين أنهم هزموا تاريخياً، وأن يعترفوا بالملكية المصرية لليهود على البلد (فلسطين) بأسره.

ويرأيه من أجل أن يكون الحق المصري لليهود على البلد كاملاً ومعترفاً به، فإن الفلسطينيين ملزمون بأن يسلموا بدونتهم. وهذا المفهوم مغروس عميقاً في الوعي الإسرائيلي، وهو مشترك لليمين والوسط بكل أطرافهما، ولبلدات الأطراف ومعظم سكان «غوش دان» (منطقة الوسط)، ولحزبي العمل والليكود، إذ إن هؤلاء كلهم يرفضون فكرة المساواة في الحقوق بالنسبة إلى العرب. وبناء على ذلك من السخف التوقع من الجيش الإسرائيلي أن يتصرف في المناطق الفلسطينية المحتلة بأنني حدّ من النزاهة، مثلما يصعب توصيف المحكمة الإسرائيلية العليا على أنها حريصة على المعاملة المتساوية تجاه اليهود والفلسطينيين. فمُنذ بداية الاستيطان (في مناطق ١٩٦٧) وحتى الآن تتصرف هذه المؤسسة، التي يتم تصويرها في الظاهر كما لو أنها رمز للبرابرة والديمقراطية، مثل الجيش والشرطة وجهاز الأمن العام، أي باعتبارها ذراعاً من أذرع الاحتلال.

واستنتج أستاذ جامعي آخر (أفيغاد كلاينبرغ) من إعلان وزير الدفاع الإسرائيلي موشيه بعلون، الأسبوع الفائت، أن نحو ألف دونم من الأراضي الفلسطينية في منطقة الخليل ببست لحم أراضي دولة من أجل توسيع المستوطنات، أنه تطورت في إسرائيل صناعة كاملة من «اللاقانون الذي يظهر بظهور القانون». وأشار إلى أنه ظاهرياً توجد في المناطق الفلسطينية الخاضعة للاحتلال الإسرائيلي إجراءات قانونية، لكن ما يحدث في واقع الأمر هو عمليات سلب وضم ضخمة تشترك فيها المحاكم. وبناء على ذلك يمكن القول إن جهاز القضاء الإسرائيلي هو وسيلة مهمة لإلغاء الشرعية على ضم الأرض الفلسطينية.

وكان الصحافي رونيل ألفر الأكثر حدّة حين قال: حان الوقت كي نعترف بحقيقة أن السلام لن يتحقق لا في المستقبل القريب ولا في أيامنا. لن يتحقق السلام وفق النموذج الذي أثار الحماسة قبل عشرات الأعوام وبسببه اغتيل إسحاق رابين عندما كان رئيساً للحكومة. لن تكون هناك دولتان لشعبيين. والقدس لن تُقسم، ولن يجري التوصل إلى حل لمنطقة الحوض المقدس. والمستوطنون لن يجرى إخلاؤهم. وسيواصل البناء في الضفة الغربية. والاحتلال لن ينتهي. ولن يوقع اتفاق. ولن يحدث انسحاب من طرف واحد.

ولفت إلى أن الاعتقاد بأن الإسرائيليين قد يؤيدون تنازلات عندما تحين ساعة الحقيقة اعتقاد خرافي مثير للشفقة، مثل اعتقاد بأنه بعد ضم المناطق الفلسطينية سيهاجر جميع يهود العالم إلى إسرائيل، وسيظهر المسيح المنتظر.

وما هي التوقعات إزاء هذا كله؟

يعتقد كلاينبرغ أن التطورات ماضية في مسار الدولة ثنائية القومية. في حين يرى ألفر أن في الأفق انتفاضة فلسطينية ثالثة، وأنه في حال اندلاعها ستتمل ما فعلته الانتفاضة الثانية، أي أنها ستزيد الرفض لتقديري أي تنازلات لإحلال السلام داخل صفوف الرأي العام الإسرائيلي.

أما شترنهيل فيؤكد أن السبيل إلى أن تتحول إسرائيل إلى «جنوب إفريقيا أخرى» إبان نظام الأبارتهايد، بات ممهداً ولن يعوقه أي حاجز إلا في حال قيام العالم الغربي بطرح خيار حاسم على إسرائيل فحواه إما التراجع عن الضم وتقيّد دولة المستوطنين وإما أن تكون مقصدة إلى درجة النبد.

ولا يقتصر التحذير من مغبة احتمال أن تواجه إسرائيل الأوضاع التي واجهتها جنوب إفريقيا إبان نظام الأبارتهايد على أصحاب المقاربات الليبرالية مثل شترنهيل، بل يتعداهم إلى محللين أميين على غرار رونين برغمان.

فقد كتب برغمان في صحيفته («يديعوت اخرونوت») الأسبوع الفائت مقالة من استراليا أشار فيها إلى أنه على الرغم من أن هذه الدولة مناصرة جداً لإسرائيل، فإن أمورا كثيرة أخذت في التخيز فيها نحو الأسوأ، نتيجة تكوّن مزيج من العقبات أمام إمكان تسويق الاحتلال الإسرائيلي للمناطق الفلسطينية.

وأضاف أن المشكلة برأيه ليست كاملة في التسويق بل في المنتج نفسه وهو الاحتلال، فما عاد بالإمكان بيع العالم هذا المنتج بعد الآن. وحينما يكون الحديث عن منتج فاسد من الأساس، تحدثنا ظاهرتان مصاحبتان خطرناك أخريان: أولاً، أن كل منتج يأتي من طرف المنتج، أي من إسرائيل، ينسب فوراً إلى نفس المصنع الإشكالي؛ ثانياً، يصبح من السهل أن تُلصق بالمنتج الفاسد أيضاً أمور قد لا تمت إلى الواقع بصلة.

ووفقاً لما يقوله، فإن المقاربة التي أخذت قوى متعددة من الأسرة الدولية تتبناها حيال إسرائيل على خلفية الاحتلال، تُعيد إلى الأذهان بقدر كبير مقاربة هذه الأسرة نفسها حيال نظام الفصل العنصري في جنوب إفريقيا. ومع أن هذه المقاربة تسببت بانهيار ذلك النظام في العام ١٩٩٢ بعد أن أصبح مقصوداً ومنبوذاً، إلا أنه كان بالإمكان منذ منتصف ثمانينيات القرن العشرين الفائت ملاحظة إشارات واضحة إلى أن العالم قد ضاق ذرعاً باستبداد الأقلية البيضاء العنصري. كما كان هناك عدد غير قليل من الخبراء والصحافيين والساسة الذين توقعوا أن يؤول نظام الفصل العنصري إلى الانهيار، إلا إن رؤساء دولتين فقط زعموا خلاف ذلك: جنوب إفريقيا وحليفاتها إسرائيل. وبالتالي يجدر بإسرائيل أن تقر مثل هذه الإشارات هذه المرة بصورة أفضل قبل أن تصبح هي أيضاً معزولة عالمياً.

لا شك في أن مثل هذه الاجتهادات تسعف كثيراً في استكناه بعض الآليات المتيسرة لمواجهة إسرائيل حتى من منظور بعض نخبها، ومجزد هذا بشكل مبزراً كافياً لوقفة سريعة عندها هنا وأن.

غالبون تدعو لتتياهو إلى التعامل بجدية مع تصريحات الرئيس عباس وتحذر من تحول إسرائيل إلى دولة منبوذة ومعزولة

* بينيت يهاجم الرئيس الفلسطيني ويزعم أن إسرائيل لن تجري مفاوضات فيما مسدس

مصوب نحو رأسها * ليبرمان يعلن أنه سيبدل كل جهد كي تكون أم الفحم ضمن الدولة الفلسطينية! *



تصريحات بينيت... تعبيرات عن مشهد يميني.

(روبيرت)

ليبرمان شخصيات من عرب ٤٨، معتبراً أنه «إذا كان هناك شيء يجعلهم يدعوا إلى عروقي ليس أقل (من الاعتداء العنصري) فهو الاستغلال السافر للحدث من جانب أعضاء الكنيست العرب وجهات منظرية أخرى في الوسط العربي، مثل الشيخ رائد صلاح وعضو الكنيست جمال زحالقة، من الذين انتهزوا الفرصة»، وكأنه لا توجد هدية أكبر منها بالنسبة لهم وضخمو الموضوع من أجل النفقات والتحريض ضد دولة إسرائيل. وتصرفهم هذا إنما يثبت مرة أخرى أنهم تحولوا منذ وقت طويل إلى طابور خامس هدفه القضاء على الدولة التي يعيشون فيها ومن أجل ذلك هم مستعدون لاستغلال أي حادث وأي مجنون.

وتابع ليبرمان أن «هؤلاء الأشخاص، مثل لجنة المتابعة لعرب إسرائيل، لم يعملوا أبداً من أجل تقريب القلوب بين اليهود والعرب وتبديد التوتر وإنما من أجل تغذية الفراغ والكراهية. ولذلك فإنه بإمكاننا أن نعد أولئك المحرضين بأننا سنبدل كل ما يمكننا من وسعنا من أن يجيدوا أنفسهم في إطار أي اتفاق مستقبلي في المكان الذي ينتمون إليه وأم الفحم ستكون جزءاً من الدولة الفلسطينية وليس جزءاً من دولة إسرائيل».

وكان ليبرمان قد تطرق من خلال صفحته على موقع التواصل الاجتماعي «فيسبوك» إلى الاعتداء الذي نفذته يهود من اليمين الإسرائيلي المتطرف في مدينة أم الفحم، حيث أضرموا النار في مسجد «عراق الشباب» وأحرقوا بابه وكتبوا شعارات عنصرية، طالبوا فيها العرب بالخروج من البلاد، وذلك في إطار الاعتداءات التي تسمى «جباية الثمن». واعتبر ليبرمان أن هذه الاعتداءات هي «الضرر الأكبر الذين يسببونه لدولة إسرائيل عموماً وللمعسكر القومي خصوصاً». وأضاف أنه «ليس مهماً ما إذا كان الهدف مسجداً أو كنيسة، فإنه عمل إجرامي وبائس وهدفه وضع دولة إسرائيل في مواجهة دينية وثقافية داخل الدولة ومع العالم». وتابع أن منفذي الاعتداء «يفتخرون للمسؤولية، الشخصية والوطنية، وهم الذين يلحقون الأذى أيضاً بضباط وجنود الجيش الإسرائيلي الذين يخاطرون بأنفسهم من أجل الدفاع عن أرض إسرائيل». وختم ليبرمان أقواله مؤكداً «سأبدل كل ما في وسعي من أجل أن تكون أم الفحم جزءاً من الدولة الفلسطينية في أي اتفاق مستقبلي». وبدلاً من التنديد بمنفذي الاعتداء، هاجم

تحسبا من القيام بأعمال التجسس

الاستخبارات الأميركية تعارض إعفاء الإسرائيليين من تأشيرة دخول إلى الولايات المتحدة!

متساو مع جميع المواطنين الأميركيين من دون علاقة بأصله. من جانبه تطرق السفير الأميركي في تل أبيب، دان شابيرو، إلى هذا الموضوع وأعلن أنه سيتم القيام بكافة الإجراءات المطلوبة من أجل تمكين أكبر عدد من الإسرائيليين من الدخول إلى الولايات المتحدة. ومن دون التعقيب على معارضة الاستخبارات شمل إسرائيل في برنامج الإعفاء من تأشيرة الدخول، كتب شابيرو في صفحته على موقع التواصل الاجتماعي «فيسبوك»، أن المسؤولين في وزارة الخارجية «يعون حقيقة أنه على الرغم من أن ثلثي طالبي تأشيرة الدخول من الشبان يحصلون عليها، فإنه توجد لدى بعض الأشخاص فكرة خاطئة بأن الشبان الإسرائيليين لن يستقبلوا بالترحاب في الولايات المتحدة. وهذا ليس صحيحاً بالتأكيد. إن إسرائيل هي واحدة من حليفنا الأقرب إلينا. ونرحب بأية علاقات تقام بين الإسرائيليين والأميركيين، وبضمن ذلك زيارات للولايات المتحدة». وأضاف شابيرو أنه «سيتم وقت قبل أن تستجيب إسرائيل لكافة المعايير التي ينص عليها القانون، ولكن هذا يشكل هدفاً مشتركاً لكل من الدولتين. وليس كل من يطلب تأشيرة دخول يستحق الحصول عليها بموجب القانون، لكن نيتنا هي زيادة عدد الذين سيحصلون على تأشيرة».

محاولات أعضاء في الكونغرس دفع من قانون يلزم الإدارة الأميركية بإدخال إسرائيل إلى برنامج الإعفاء من تأشيرة الدخول. وترأى عقد هذا الاجتماع مع الأنباء التي ترددت حول إطلاق سراح الجاسوس الإسرائيلي جوناثان بولارد في إطار صفقة للإفراج عن الدفعة الرابعة من الأسرى الفلسطينيين القادمة من السجون الإسرائيلية. وعبر المسؤولون في أجهزة الاستخبارات الأميركية خلال الاجتماع المذكور، وكذلك لجنة الاستخبارات في الكونغرس، عن معارضتهم الإفراج عن بولارد وشدوا على أن منح عفو للجاسوس الإسرائيلي سيكون بمثابة بث رسالة إشكالية في كل ما يتعلق بالتجسس ضد الولايات المتحدة من جانب حليفاتها. وأشارت صحيفة «هارتس»، إلى أن هذه هي المرة الأولى التي تتعالى فيها معارضة أميركية شمل إسرائيل ضمن برنامج الإعفاء من تأشيرة الدخول تحسبا من التجسس. فقد كانت المعارضة الأميركية لإدخال إسرائيل إلى هذا البرنامج في الماضي بسبب التمييز الذي يواجهه مواطنون أميركيون من أصل فلسطيني أو عربي ومنعهم من دخول إسرائيل أو بسبب المعاملة السيئة والعنصرية التي يلاقونها في مطار بن غوريون الدولي. وطالبت الإدارة الأميركية إسرائيل بتعامل

تناولت تقارير إعلامية بشكل واسع وبتلق مطلع الأسبوع الحالي الأنباء المنشورة في الولايات المتحدة حول معارضة المسؤولين في أجهزة الاستخبارات الأميركية إدخال إسرائيل في برنامج الإعفاء من تأشيرة الدخول إلى الولايات المتحدة، وذلك تحسبا من عمليات تجسس إسرائيلية. ويشمل البرنامج الأميركي ٣٨ دولة، بإمكاني مواطنيها زيارة الولايات المتحدة لمدة ٩٠ يوماً، قبل أن يضطروا إلى استصدار تأشيرة دخول لتتمديد مكوثهم هناك. ونقل الموقع الإخباري الأميركي «رول كول»، الأسبوع الماضي، عن أعضاء في الكونغرس ومستشارين في لجنتي الخارجية والقانون في مجلس النواب، قولهم إن أعضاء لجنة القانون في الكونغرس تلقوا إرشادات سرية، خلال جلسة مفصلة، وعبر مندوبين عن أجهزة الاستخبارات الأميركية خلالها عن تخوفهم من أن إعفاء من تأشيرة الدخول سيسهل على جواسيس إسرائيليين الدخول إلى الولايات المتحدة.

وشارك في هذا الاجتماع المعلق مسؤولون من مكتب مدير المخابرات الوطنية، ومن وكالة «إف. بي. أي»، ومديرية التجسس المضاد، ووزارتي الخارجية والأمن الداخلي الأميركيين. وتم عقد هذا الاجتماع على أثر

دعوة عامة

مركز الدراسات الفلسطينية للدراسات الإسرائيلية
MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies



يدعوكم لحضور ندوة مفتوحة حول

«المعرفة، البحث العلمي، وصنع السياسات في إسرائيل»

وذلك يوم الأحد الموافق ٢٧/٤/٢٠١٤، في تمام الساعة الثانية عشرة ظهراً في مقر مركز «مدار» رام الله - الماصيون- بجانب وزارة التخطيط- عمارة ابن خلدون (ط٢)

يتحدث في الندوة:

• د. مهند مصطفى عن «العلاقة بين البحث العلمي والتطوير والسياسات في إسرائيل»

• د. يوسف تيسير جبارين عن «مراكز البحوث والسياسات في إسرائيل وتأثيرها على صنع القرار»

يدير الندوة: الكاتب الصحافي مهند عبد الحميد

هذه الندوة بدعم من



ورقة تقدير موقف جديدة صادرة عن «معهد دراسات الشعب اليهودي»

٢٠١٤ – عام الحسم الإستراتيجي في قضيتي الملف النووي الايراني والمفاوضات الإسرائيلية - الفلسطينية

ترجمة وإعداد: سعيد عياش

توطئة

قد يكون هذا العام (٢٠١٤) عام حسم في قضية ملف إيران النووي ومصير المفاوضات الإسرائيلية- الفلسطينية. وبشكل هذان الموضوعان تحديا لـ [مثلث العلاقات] إسرائيلي - الولايات المتحدة - الأقلية اليهودية الأميركية.

وكان الاتفاق الجزئي (المرحلي) الذي تم التوصل اليه مع إيران قد أثار ردود فعل إسرائيلية حادة وغاضبة جدا. كما أن المحادثات بشأن الاتفاق الدائم (مع إيران) والتي بدأت في فيينا تثير مخاوف عميقة لدى الحكومة الإسرائيلية.

وعليه فإن الأشهر القليلة المقبلة تنطوي على طاقة وإمكانات لإشارة توترات بين الإدارة الأميركية الحالية وبين حكومة رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو. قد يكون من شأنها إثارة مصاعب أمام الأقلية اليهودية في الولايات المتحدة، وتقويض مناعة «مثلث» العلاقات المذكور، الذي يشكل حجر أساس في قوة ومناعة إسرائيل والشعب اليهودي.

وتمور هاتان المسالتان اللتان تقفان في محور هذه الورقة - الجهود الرامية إلى كبح امتلاك إيران للسلاح النووي، والمساعي لإحراز انطلاقا نحو التوصل إلى اتفاق إسرائيلي فلسطيني - في خضم سياقات عامة وإقليمية، تشهده بدورها أيضا حالة من التناجح الشديد، وتحوم حولها الكثير من الشكوك والتساؤلات، غير أنها في الوقت ذاته، سياقات ذات صلة كبيرة جدا بمكانة إسرائيل، ومن هنا فهي تشكل تحديا أمام دوائر صنع القرار في إسرائيل، وتحديا شديد الصلة بمناعة «مثلث العلاقات» ذاته.

السياق العالمي

إن «النظام العالمي» الذي ساد فترة الحرب الباردة، وذلك الذي ميز سنوات السيطرة الأميركية بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، أفسح المجال لـ «نظام الفوضى العالمي» الذي لم يتبلور بعد في بنية مستقرة وفاعلة، وفي موازاة صعود الصين، والتحدي الجيو- سياسي الذي ما زالت تمثله موسكو، يستمر الضعف والتراجع في المكانة الدولية للولايات المتحدة. الدولة العظمى التي تعتبر صداقتها ودعمها لإسرائيل مسألة حيوية وحاسمة، كونها تشكل وطنا مزدهرا لما يقارب من نصف الشعب اليهودي. ويضاف إلى جانب السمات المعقدة للحلبة الدولية والمعقدة منذ سنوات، تنظم اتجاهات جديدة تستمد قوتها وحركتها من تداييات «الربيع العربي» والانسحاب الأميركي من العراق وأفغانستان، والأزمة الاقتصادية في الولايات المتحدة وأوروبا، والصعود المتواصل لوزن آسيا في الساحة الدولية.

ويؤكد البروفيسور السنغافوري كيشور موباني أننا بعيدين خمس سنوات فقط عن مفترق طرق تاريخي؛ للمرة الأولى منذ ٢٠٠ عام، أضحت دولة غير أوروبية - الصين - الاقتصاد الأكبر في العالم، بمعايير قيمة القوة الشرائية. وعلى هذه الخلفية يقول موباني إن «السؤال الأكبر في عصرنا هو: هل لدى أميركا استعداد لأن تكون رقم ٢».

وترافق هذه الاتجاهات تطورات أخرى تهدد جديا مصالح أساسية لإسرائيل - إجماع الولايات المتحدة المتزايد عن التدخل والتواجد في منطقتنا. وسوف تتأثر إسرائيل بصورة جادة ليس فقط جراء التغيير في نوعية العلاقات مع واشنطن وإنما أيضا جراء التناحج التغيير في المكانة العالمية للولايات المتحدة، كذلك فإن تكريس الفهم الإقليمي بأن الولايات المتحدة - حليفة إسرائيل، تمر في عملية أفول وتراجع وتخلل عن الشرق الأوسط، يساهم في تقويض قدرة الردع الإسرائيلية والقوة والجيروت المضمونين لإسرائيل.

إن التطورات التي تؤكد المفاهيم بشأن تضالؤل الاهتمام الأميركي في الشرق الأوسط، جاءت نتيجة لازمة الاقتصادية المستمرة في الولايات المتحدة، والتقليص الحاد في موازنة البنتاغون، وتركيز واشنطن على آسيا وصعود الصين، والتوقعات باقتراب اليوم الذي ستحدر فيه أميركا من كونها مرتبطة باستيراد الطاقة. إن استمرار الانسحاب من أفغانستان (بعد الانسحاب من العراق) وإمتناع واشنطن عن التدخل في سورية، رغم تجاوز «الخط الأحمر» الذي وضعه الرئيس الأميركي ذاته، إنما يدل على الرغبة الأميركية في إنهاء حقبة الدخل العسكري الفاعل في المنطقة.

ويشعر كثيرون في الولايات المتحدة أن مثل هذه التبدلات، التي كان ثمنها كبيرا - دما ولا-دما- كانت مخيبة للأمال ولم تحقق أهدافا ذات بال، هذا الشعور المرير وجد تعبيره النغوي في العراق، عندما سقطت الفالوجة وأجزاء من الرمادي في طلع كانون الثاني ٢٠١٤ في أيدي القوى الإسلامية المتطرفة، خاصة وأن احتلال هذه المدن من قبل الأميركيين تم بعد أن دفع الكثير من الجنود الأميركيين حياتهم ثمنا لذلك، دون جدوى، وتبين الاستطلاعات أن حوالي ٢٥٪ من الأميركيين يفضلون أن تركز الولايات المتحدة اهتمامها على شؤونها الداخلية، وأن تنأى بنفسها عن شؤون العالم (هذه هي النسبة الأعلى التي سجلت في هذا المجال على مدار ٥٠ عاما من الاستطلاعات التي طرح فيها هذا السؤال).

إن تراجع شهية الولايات المتحدة إلى التدخل في الشرق الأوسط يأتي بالذات في وقت تمر فيه المنطقة في دوامة أزمة عاصفة وتحتجح إلى قوة عظمى قادرة على إعادة وتكريس الاستقرار في هذه المنطقة ذاتها. مع ذلك، وعلى الرغم من أن الكثيرين من المحليين يرفضون النظرية بشأن «أفول مكانة الولايات المتحدة»، فإن الكثيرين يعتقدون أيضا أن الولايات المتحدة لا تستطيع الابتعاد عن الشرق الأوسط وذلك بحكم الطاقة الكامنة فيه على تقويض أمن العالم وإشعال حرب نووية، والتسبب بأزمة طاقة اقتصادية عالمية. إن العاصفة التي تجتاح الشرق الأوسط منذ اندلاع «ثورات الربيع العربي» مع التأكيد على الحرب الأهلية في سورية والأزمة في مواجهة طهران تطرح إذن كحالات اختيارية لتعكاسات ميل الولايات المتحدة نحو تقليص تدخلها في المنطقة، وتفسر الرسائل التي تبثها واشنطن من قبل أطراف في المنطقة، كرسائل متناقضة، لا تضمن بالضرورة أن تواكب التصريحات الجهود والممارسات العملية المنبثقة عنها.

لقد أوضح الرئيس باراك أوباما في خطابه للأمة الأميركية بأنه لن يرسل قواته إلى مناطق قتالية خطيرة إلا إذا كان مجبرا على ذلك؛ «لن أسمح لابنائنا وبناتنا أن يتورطوا في صراعات لا نهاية لها، أما بمشاركة الأمن القومي سوزان رايس فتقول إن الرئيس أوباما سينتجح في فترة ولايته الثانية إستراتيجيا أكثر تواضعا في الشرق الأوسط، ولن يرغب في أن تبتلع هذه المنطقة أجدنة سياسته الخارجية كما جرى مع رؤساء آخرين. في المقابل،

هناك توجه مخالف عرضه وزير الخارجية الأميركي جون كيري في خطابه في مؤتمر دافوس الاقتصادي الأخير، وصف فيه الدعايات بأن أميركا أخذت تنأى بنفسها عن الشرق الأوسط بأنها سخيفة وقال «نحن نلج عمر تدخل دبلوماسي أميركي هو الأوسع والأعمق في تاريخنا... إن التعبير الأكثر بطلانيا لأسطورة الانفصال (الابتعاد الأميركي عن الشرق الأوسط) يتمثل في ذلك المتعلق بالانسحاب المزموع للولايات المتحدة من الشرق الأوسط، والسؤال هو: أي من هذين التصريدين يعبر بصورة أصح عن سياسة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط؟

السياق الإقليمي

إن مصطلح «الربيع العربي» يتكشف ربما كحلم للمستقبل البعيد. ولكنه بالتأكيد لا يعكس الواقع في المنطقة بعد مرور أكثر من ثلاثة أعوام على إقدام محمد بوعزيزي على إحقاق نفسه في ١٧ كانون الأول ٢٠١٠، وإعطاء إشارة لارتداد الشعب الذي شمل المنطقة كلها.إن التناؤل الذي عم أوساطا كثيرة في بداية التمرد أخلى مكانا لخيبة الأمل والقلق، حيث يتزايد الشك في أن هذا التمرد الذي نتج في إسقاط حكام استبداديين عن عروشهم، سيكون قادرا على إنتاج نسخ جديدة ومضامين ليبرالية في مجتمع مثقل بالفقر، والأمية، والعاثلية، والشروع الاجتماعية، وإسلام متطرف، واضطهاد للمرأة، ونظام يعج بالفساد، وتمييز ضد الأقليات، وبطالة، وأجهزة تراقفية بانسة، واقتصاد متخلف، وطبقة وسطى مستضعفة.

من وجهة نظر إسرائيل، فإن المراسي التي وفرت استقرارا إستراتيجيا نسبيا على مدار السنوات، تضعفت بشكل كبير.

فإسقاط مبارك وزعزعة الاستقرار في مصر بشكل عام وسيناء بشكل خاص، والأزمة العميقة في العلاقات مع تركيا والتي على الرغم من اعتذار إسرائيل يظل هناك شك في إمكانية إعادة العلاقات كما كانت، وتمزيق سورية عمليا، والتعهديات التي تواجه الاستقرار والمكثية في الأردن - الجارة ذات الأهمية الاستراتيجية لاسرائيل والغرب - والتغيرات المرتقبة في القيادة السعودية، والصعوبة التي تواجه العراق في الحفاظ على وحدته ومحاصرة الإرهاب الداخلي، والهزات الداخلية التي تجتاح تركيا وغيرها- كلها عوامل تزيد من صعوبة التصرف في مواجهة حكومات ضعيفة، لم تعد «متعاون» حقيقية لما يحدث داخل حدودها السياسية، في ظل وجود لاعبين غير سياسيين مؤثيرون للمتعاب، يزدادون قوة على حساب هذه الحكومات، فبالإضافة إلى تخجير قوى وطاقت شعبية تنادي بالحرية، ورفاهية اقتصادية، وتقدم، واحترام، فإن الهزرة الأرضية الإقليمية حرت قوى وطاقات لا ديمقراطية، وضد الغرب في جوهرها، أصبحت هي السائدة، هكذا تم تعبيد الطريق أمام صعود الإسلام السياسي، والذي أثار خيبة أمل من أسلوب عمله وإنجازاته عند استلامه القيادة، أعادت الوعي وقادت إلى انقلاب عسكري في مصر. وإلى جانب هذا كله وعلى الرغم من المفاوضات الجارية مع إيران فإنها لم تتخلل عن جهودها الرامية إلى الحصول على سلاح نووي.

ان جزءا من المخاطر التي تواجه إسرائيل تخفي خلف أحداث هائجة تبدو وكأنها في صالح وضع إسرائيل الإستراتيجي. دول عربية مثقلة بمشاكل داخلية واقتصادية ضاغطة، تهدد استقرارها، وتجهل من دخولها في حرب تقليدية ضد إسرائيل حدثا غير معقول. الجيش السوري مشغول في حرب أهلية، ومحور إيران - دمشق - حزب الله مهدد. الإسلام السياسي فقد مكانته وبريقه وطرده من سدة الحكم في مصر. حماس فقدت قاعدتها في سورية، وبعد إسقاط حكم الإخوان المسلمين أصبحت عدوا في نظر حكام مصر. مكانة حزب الله في تراجع بعد مناركته الفعلية في القتال إلى جانب الأسد المكروه، والعالم العربي بشكل عام منهك في مواجهة داخلية بين السنة والشيعة.

في المقابل، فإن اتفاقيتي السلام مع الأردن ومصر بقيتا مستويتاها، وتطوير حقول الغاز التي ستحول إسرائيل إلى مصدر للطاقة لا يزال مستمرا بنجاح، وزيارة أوباما الأخيرة

أرسلت رسائل للمنطقة بشأن دعم أميركا للحاسم لإسرائيل، ولكن هذه المعطيات المشجعة كما يبدو، لا تنفي الاتجاهات العممة السلبية النابعة من حقيقة كون إسرائيل موجودة في قلب منطقة عنيفة وغير مستقرة. إن الاهتزازات وغياب السيطرة الجديدة من حكومات مركزية تفتح الباب لتكريس حضور عناصر القاعدة والجهاد العالمي قريبا جدا من حدود إسرائيل. إنهم يكثفون من حضورهم ونشاطهم في سورية (بما فيها هضبة الجولان وسيناء). بل إنهم نفذوا عددا من محاولات مهاجمة أهداف إسرائيلية.

وعلى الرغم من أن الاهتزازات في العالم العربي من المتوقع أن تمتد لسنوات، فإن من الممكن اليوم التطرق لعدد من الملاحظات التي يتوجب أن تبقى كخلفية للتفكير الإسرائيلي الإستراتيجي: إن تحول الإسلام السياسي لقوة أكثر أهمية في الحلبة الإقليمية، في السلطة وخارجها، زيادة قوة الشارع، الأزمة الاقتصادية الحادة، ضعف السلطة المركزية مقابل زيادة قوة منظمات الإرهاب والمليشيات الطائفية، والشعور المتزايد بأن نظام الحدود الذي تم ترسيخه في المنطقة قبل ١٠٠ سنة بواسطة سايكس بيكو (١٩١٦) لا يعكس الواقع الإثني والجيو- سياسي، هذه الاهتزازات تجسد صعوبة صياغة رؤية منسجمة وواحدة، يتم من خلالها استخلاص إجابات واضحة لكل مازق قد ينشأ. هناك أيضا من يدعون أنه في هكذا وضع ديناميكي مفتوح على كل الاحتمالات، ومثقل بالتناقضات الداخلية، سيكون من الخطأ اعتماد مبدأ واحد ووحيد تجاه كل مازق قد ينشأ، بل يجب أن يتم التعامل مع كل حالة بشكل منفرد.

التحذي المصري

منذ أن تم تعيين مرسي كرئيس (٣٠ حزيران ٢٠١٢) زادت الدعاءات بشأن نظام فاشل فضّل المصالح القطاعية للإخوان المسلمين تاركا الاقتصاد في تدهور، ولم تكد تمر سنة حتى أسقط مرسي بانقلاب عسكري (١ تموز ٢٠١٣) وسجن ومثل أمام محكمة قد تضعه في مواجهة الحكم بالإعدام، أما في المظاهرات المنفجرت فقتل مئات المصريين. وأصبح الجنرال السيسي حاكما فعليا، وأرسل الكثيرون من قياداي الإخوان المسلمين إلى السجن بعد أن وسم تنظيمهم كتنظيم إرهابي وأخرج عن القانون..

في الوقت ذاته فإن الشعب المصري بات منقسما، وتقوم حاليا قوى متعادية بضرب بعضها البعض بشكل عنيف، الجيش والموالون له من جهة، والإخوان المسلمون من جهة ثانية، جزء من الشباب الليبرالي الذي قاد الاحتجاج في ميدان التحرير أودعوا السجن هم أيضا، والدستور المصري الجديد جرت المصادقة عليه في استفتاء شعبي (١٤ -١٥ كانون الثاني ٢٠١٤) بأغلبية (٩٨٪) شارك فيه (٣٨,٦٪) من مجموع أصحاب حق الاقتراع. ولهذا فهو بعيد عن أن يعكس إجماعا وطنيا واسعا، هذا الدستور يمنح الجيش حصانة من الرقابة الحقيقية ويسمح باستمرار فرض سيطرته على مصر في ضوء إعلان السيسي عن تنافسه على منصب الرئيس.

الولايات المتحدة اضطرت إلى صياغة سياساتها مع ثلاثة أنظمة مختلفة. مبارك، مرسي، السيسي، في زمن قصير نسبيا، واقع كهذا يصعب صياغة إستراتيجية واضحة لا تناقض فيها، ولهذا وجدت أميركا نفسها هدفا لانتقادات من الجميع، فمثلا، إسقاط مرسي لم يجر وصفه منها بأنه تم بواسطة «انقلاب عسكري»، نظرا لأن القانون المصري يلزّم في حالة كهذه، وقف المساعادات الموجهة إلى مصر، في وقت ينظر فيه إلى هذه المساعدات كعامل حيوي للإبقاء على رافعة التأثير على القاهرة، وقد ووجه الوزير كيري بإدارة ظهر عالمية حينما أعلن أن السيسي عمل «إعادة الديمقراطية»، من جهة ثانية، فإن الأميركيان ينتقدون المس بحقوق الانسان، يقلصون المساعدات العسكرية المشتركة، ويؤجلون تزويد الجيش المصري بمشترياته. في المقابل فإن موسكو ألت رأت في

ذلك فرصتها، عرضت على القاهرة صفقات أسلحة وأسرت في استضافة السيسي ووزير خارجيته.

إن إزالة نظام الإخوان المسلمين يثير الراحه في إسرائيل. فباستبعاد نظام متحالف مع حماس، وأكثر عداء، تجد إسرائيل نفسها اليوم أمام نظام عسكري تعرف طريقة أدائه، ومن الممكن التوصل معه إلى تعاون. وحقيقة فإنه على الأرض تم توثيق التنسيق الأمني الصامت بين الدولتين من خلال تحقيق المصالح المشتركة في منطقة الحدود وخارجها. إن نظام السيسي يعي الضرورة الكامنة في تركيز عناصر جهادية في سيناء، ويبدل جهودا كبيرة في مواجهة هذا الخطر. إنه يرى في حماس عدوا، ولهذا فهو يكبح تهريب الأسلحة لفرقة، ويمس بفعالية بشبكة أنفاق التهريب الممتدة بين سيناء والقطاع. في ذات الوقت، تحاول إسرائيل إقناع الإدارة الأميركية والكونغرس الأميركي بأهمية دعم نظام السيسي لتحقيق الاستقرار ومحاربة الإرهاب، وتسمح للمصريين بإدخال قوات إلى سيناء بمستوى يتجاوز ما تم الاتفاق عليه في الملحق العسكري لاتفاق السلام.

لكن تجربة اللحظة الأخيرة تشير إلى أن الاستقرار لا يزال بعيدا عن مصر، لهذا وإلى جانب جهد الإسرائيليين في توثيق العلاقة مع نظام السيسي - ما أمكنا ذلك - فإن أعينها يجب أن تظل مفتوحة على إمكانية ظهور سيناريوهات أقل راحة لها من القائمة حاليا. إضافة لذلك، فإن عليها أن تعطي رأياها في الفجوة القائمة بين نظرتها الإيجابية لنظام السيسي وبين الازدواجية في الموقف الأميركي تجاهه.

التحذي السوري

الحرب الأهلية في سورية، التي تطورت في السنة الماضية، أدت حتى الآن إلى سقوط أكثر من ١٣٠ ألف قتيل، وحولت أكثر من ٦ ملايين سوري إلى لاجئين (٢,٣ مليون في الدول المجاورة، والبقية داخل سورية نفسها). وخلال العام ٢٠١٣ تم تسجيل إنجازات لييش الأسد الذي يتمتع بدعم عسكري فعلي من إيران وحزب الله، ومظلة سياسة - دبلوماسية، وتزويد بالسلاح المتطور من روسيا، بهدف دفع ردة التدخل العسكري الخارجي. كذلك فإن الصين ليست متحمسة لاستخدام قوة عسكرية ضد حكم الأسد. إن كشف استخدام الأسد للسلاح الكيميائي ضد مواطنيه أوصلت الولايات المتحدة إلى حافة قرار بالهجوم العسكري على الأسد، وتنفيذ تهديدها بأنها لن تحتفل استخدام سلاح كيميائي، فقد أعلن أوباما (١٠ أيلول ٢٠١٣) بأنه سيطلب مصادقة الكونغرس للقيام بعمل عسكري ضد سورية، لكن ظبه لم يخضع لامتحان التصويت، فالمرجح الذي تم التوصل إليه جاء إثر تصريح كيري (٩ أيلول ٢٠١٣) بأن المسار العسكري يمكن أن يتوقف إذا تخلص الأسد من سلاحه الكيميائي، وهنا أسرع موسكولاستغلال الفرصة للإنقاذ حليفها من هجوم عسكري أميركي، ومقابل ذلك حصلت على موافقة الأسد على التخلص من السلاح الكيميائي الذي بحوزته، ومن نظام إنتاجه (الذي كان حتى وقتها ينفي وجوده). هذا التطور المفاجئ، على الرغم من أن تنفيذه متخلف عن البرنامج الزمني الذي تعهدت به دمشق، فإنه سمحع إسرائيل إنجازا إستراتيجيا جديا كونه يبعد عنها تهديدا غير تقليدي خطيرا، على افتراض أن إزالته ستتم بشكل نهائي.

إن الحرب في سورية تتعلق بحلبة جغرافية واحدة، وأنواع مختلفين (اللاعيين)، وأشكال متنوعة من المواجهات، القوى الداخلية التي تقاثل بعضها على خلفية إثنية ، طائفية، دينية، وسياسية. الدول المجاورة التي تخشى من انزلاق تأثيرات سلبية إلى داخل حدودها، القوى الإقليمية وعلى رأسها إيران والسعودية اللتان تتفالن الصراع بينهما على الهيمنة الإقليمية إلى داخل الأراضي السورية. القوى الإسلامية المتطرفة التي وجدت فرصة لتطوّر أيديولوجيا إسلامية شمولية، وطبعا الأطراف التي تقود مواجهة تاريخية منذ فجر الإسلام (السنة ضد الشيعة).

وعلى الرغم من المأساة الإنسانية الهائلة، وأمواج اللاجئين من



(أفب)

سورية التي تضغط على اقتصاديات الدول المجاورة (٨٠٠ ألف في لبنان وحوالي ٦٠٠ ألف في الأردن ورقم مشابه في تركيا)، فإن المجتمع الدولي لم ينجح في كبح هذه الأزمة. روسيا والصين تمنعان اتخاذ قرار ملزم في مجلس الأمن، مضمونه الإطاحة بالأسد، أو على الأقل فرض ترتيبات إنسانية عليه. في المقابل فإن الولايات المتحدة امتنعت عن تزويد المتمردين بالسلاح على خلفية عدم وضوح مستقبل ما سيحدث في سورية بعد طرد الأسد. إن الانفصال القائم بين قووات المعارضة وحقيقة أن هناك ضمن المجموعات التي تقاثل الأسد مركبا أساسيا يتعاطف ويتزايد، هو القاعدة والهاديون الإسلاميون، والتي تحولت سورية إلى نقطة جذب لهم (عدهم) وفقا للاستخبارات الإسرائيلية، حوالي ٣٠ ألفا)، والخوف هنا من أن يصل السلاح إلى أوساط إسلامية متطرفة تقوم بتوجيهه في نهاية الأمر ضد أهداف أميركية واسرائيلية. علاوة على ذلك فإن وصول آلاف الهاديين الأجانب إلى سورية يثير الخوف من أنهم سيشكلون مصدرا لزعزعة الاستقرار في بلادهم عند عودتهم، كخريجى أفغانستان في حينه.

محادثات جنيف ٢ (٢٢ كانون الثاني ٢٠١٤) انتهت بالفشل. هذه المحادثات التي شارك فيها ممثلو الحكومة والمتمردون هدفت إلى تنفيذ جدول أعمال تم الاتفاق عليه في جنيف ١ (٣٠ حزيران ٢٠١٢). انتقال سياسي مضمونه الإطاحة بالأسد. لم توافق إيران على هذا المبدأ (لهذا ألغيت دعوتها للمفاوضات) أما روسيا، التي لم تكن مهتمة بأن تتشغل اللجنة بمستقبل الأسد، دفعت باتجاه نقاش مواضيع ثانوية. إسرائيل من جانبها تراقب تشطفي جارتها الشمالية وفي الوقت نفسه تريد من جهوزيتها العسكرية في منطقة الحدود، وتستعد لاحتمال أن تتحول سورية في حال انهيار الحكم المركزي في دمشق إلى موقع عسكري متقدم لعناصر إرهابية إسلامية تعمل على زعزعة الهدوء على الحدود اللبنانية من دون أن يكون هناك عنوان مركزي واحد قابل لأن يتم رده بفعالية.

التحذي اللبناني (حزب الله)

إن الحرب الأهلية في سورية زعزعت الاستقرار في لبنان. هُرب حوالي ٨٠٠ ألف لاجئ سوري إلى لبنان يخلق مشكلة إنسانية واقتصادية جديفة. ودعم حزب الله للأسد يقوض مكانة الحزب في العالم العربي بشكل عام، وفي لبنان بشكل خاص، إن وجود بضعة آلاف ممن مقاتلي الحزب يحاربون إلى جانب قوات الأسد في سورية - المئات الذين قتلوا منهم جلوا للدفن في لبنان - يفند ادعاء الحزب بأن إمكانياته العسكرية مخصصة للدفاع عن لبنان في وجه إسرائيل. كما أن وقوفه إلى جانب الأسد المكروه يظهر كاصطفاف لجهة شيعية ضد السنة، ويسحب البساط من تحت الصورة التي حاول نصر الله رسمها على مدار سنوات، باعتبار أن حزنه يعمل لصالح المصلحة الوطنية اللبنانيين جميعاً، ناهيك عن أن تدخل حزب الله في سورية حول لبنان إلى جزء من جبهة القتال، وأدى إلى سفك الدماء وزعزعة الاستقرار الداخلي. فالتمردون من السنة الذين يقاثلون الأسد يحاولون الانتقام من حزب الله وإيران من خلال العمليات التي ينفذونها في لبنان. في ذات الوقت يحجم نصر الله عن فتح جبهة مع إسرائيل، فحتى الآن لم يرد على الهجمات التي يشن إرائيل في تنفيذهها ضد قوافل الأسلحة الإستراتيجية القادمة من سورية إليه، وضد مخازن الصواريخ المتطورة التي وصلت من إيران، وتم تخزينها بالقرب من دمشق. إن استمرار جهود حزب الله للتسلح بأسلحة متطورة من إيران وسورية، وإصرار إسرائيل على إفشال ذلك قد يقود إلى تصعيد، أو عمليات انتقامية في الخارج ضد أهداف إسرائيلية ويهودية، تتطور إلى حرب، وفي ظروف معينة فإن من المحتمل أن يفرز حزب الله أنه فقط، وعبر مواجهة عنيفة مع إسرائيل، يمكن أن يستعيد التعاطف الذي خسره في لبنان والعالم العربي.

[لبحث صلة]

مسؤولو الجبهات في الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية يستعرضون التغيّرات في المنطقة وكيفية مواجبتها

مسؤول الجبهة الفلسطينية: لدى «حماس» الآن أسس للحكم والمسؤولية أقوى من الماضي!



غزة: 'حماس' في 'ماكينة' الحكم.

تعريف: أجرى رون بن يشاي، المحلل العسكري في الموقع الإلكتروني التابع لصحيفة «يديעות أحرונوت»، مقابلات مع مسؤولين في شعبة الأبحاث في الاستخبارات العسكرية مهمتهم الحصول على المعلومات الاستخباراتية من مصادرها الأولية من الموساد والشاباك ووزارة الخارجية وتحليلها. وهم يتعاملون مع جمهور واسع بدءا من رئيس الحكومة ووزير الدفاع وصولا إلى مقاتلي الجيش الإسرائيلي. فيما يلي أهم ما ورد فيها:

(*) سؤال: ما هو أبرز تطور شهدته جهتكم العام الماضي؟ وما هي المسألة التي تشغلكم للعام المقبل؟
العقيد ميخائيل، مسؤول الجبهة الفلسطينية: «إن الحدث الأساس كان عملية «عمود السحاب»، ففي أعقابها دخلت إسرائيل في مرحلة استراتيجية جديدة مختلفة تماما. فالهدوء الذي يسود قطاع غزة لم نشهد له مثيلا منذ عقد ونصف العقد، وليس القصف وحده هو الذي تراجع بصورة جذرية، فأتنا أشاهد كيف أن سلوك عدوي الأساس، «حماس»، تغير بصورة مطلقة عما كان عليه قبل تشرين الثاني ٢٠١٢. فقد أصبح لدى «حماس» اليوم أسس للحكم والمسؤولية أقوى من الماضي، وهذا يؤثر في سلوكها تجاهنا.

في المقابل، فإنه منذ عملية «عمود السحاب» نشهد تعاطفا للقوة في غزة، فثمة ارتفاع كبير في التصنيع المحلي للصواريخ ذات المدى المتوسط رام ٧٥ وتخزينها، إلى جانب أشياء مشابهة يقوم بتصنيعها الجهاد الإسلامي، وهذه الصواريخ يمكن أن تصل إلى شمال غوش دان (وسط

إسرائيل)، لقد تعلم الخصم أن هذا السلاح قوي جدا ويحدث صدى إعلامياً كبيراً. ونحن الآن أمام المئات من هذه الصواريخ، مما يعني أن المواجهة المقبلة ستكون مختلفة عما عرفناه وستشكل حدثاً دراماتيكياً.

وبالنسبة للضفة، فإن الحدث الأساس الذي شغلني خلال عام ونصف العام هو كيف لا تزال هذه الجبهة مستقرة على الرغم من الجمود في العملية السياسية والأمور الأخرى التي تثير الاضطرابات. وفي رأبي أن هذا يعود إلى مرزج من أمرين أساسيين: الأمر الأول هو القيادة الفلسطينية التي تتمسك بشدة بسيادتها وتحافظ على بنيتها كدولة، وتحول دون تكرار ما عشناه في الماضي (انتفاضة، إرهاب). والأمر الثاني هو أمر فائق الأهمية ويشكل مركز اهتمامنا وهو يتعلق بالجمهور الفلسطيني الذي لا تزال ذاكرته الجماعية تحت وطأة صدمة الضفة، وما لا يقل أهمية بالنسبة إليه، الاقتصاد المستقر نسبيا. لكنني عندما أنظر إلى الامام وأحاول أن أرى ماذا سيحدث في اللحظة التي يقع فيها تغيير على الصعيد السياسي (في حال انهيارت المفاوضات بصورة نهائية)، فإن هناك احتمالا لا بأس به لحدوث انفجار».

المقدم رفيطال، المسؤولة عن الجبهة الجنوبية: «لقد كان الحدث المركزي في العام الماضي سقوط نظام الإخوان المسلمين في مصر والعملية السياسية الجديدة التي تسير وفق خريطة طريق وضعها الجنرال السيسي: انتخابات ديمقراطية. لكن ماذا سيحدث بعد ذلك؟ هذه هي المشكلة التي تستغلني خلال العام المقبل: أي كيف تحدثنا عن الجبهة الجنوبية؟»

توجد أي نية إسرائيلية لمناقشة المواضيع التي ينتظر الفلسطينيون الوصول إليها وبحثها، وهي الحدود والقدس وغيرها. وسيستمر الإسرائيليون بالمطالبة بأن يعترف الفلسطينيون بالدولة اليهودية والبقاء في غور الأردن. ولذلك فأني أعتقد أنه حتى لو تم الإفراج عن الأسرى وتمديد المفاوضات لشهر أو شهرين، لن يكون هناك تقدم، الجانبان متمترسان في مواقفهما. ولا أرى أحدا يتناول القضايا الحقيقية، والوضع حاليا صعب، وعلى سبيل المثال أنا أعلم أنه عقد لقاء بين المفاوضين في الأيام الأخيرة ولم يتم نشر أي شيء عنه في وسائل الإعلام، وكل موضوع الإفراج عن الأسرى غير واضح الآن.

(*) هل سيوافق نتنياهو على البحث في قضية مثل

الحدود؟

ليئيل: «هنالك ذلك الشرط المسبق بأن يعترف الفلسطينيون بالدولة اليهودية، وهو يضع ذلك كشرط مسبق ولا أعتقد أن الفلسطينيين سيوافقون عليه، وسلم الأولويات لدى نتنياهو هو أنه يجب في البداية الاتفاق على المواضيع الأمنية والدولة اليهودية وبعد ذلك يأتي دور قضايا الحل الدائم، بينما سلم الأولويات لدى الفلسطينيين معاكس، وهم يريدون البدء من قضية الحدود. وأعتقد أنه ينبغي النظر إلى الصورة الكبيرة، ولا حتى البحث فيها. هذا الضيقة، أي ماذا سيحدث بعد يومين أو في الاسبوع المقبل، مليئة بالتكهنات حاليا، ولكن فيما يتعلق بالصورة الكبرى، فإن شعوري هو أنه لا توجد الشجاعة الكافية، لا لدى نتنياهو ولا لدى أبو مازن، ولا توجد القدرة القيادية الضرورية من أجل الذهاب نحو القضايا الكبيرة، إلا حتى البحث فيها. هذا يعني أنه توجد الآن اتصالات حول مواصلة حالة الهدوء النسبي الحاصلة الآن من خلال المفاوضات، ولكن لا توجد مفاوضات حول القضايا نفسها. وبالنسبة لي فإن من الأفضل أن يتوقف هذا الوضع، لأنه عندما تستمر فيه فإنك تكسب شهرا أو شهرين، ولكنك تترجئ طوال الوقت حل المشكلة. فنحن نعلم أن البناء في المستوطنات مستمر. وأعتقد أن

ستسير انتخابات الرئاسة والبرلمان؟ وكيف سيواجه النظام مشكلتي الأمن الداخلي والاقتصاد اللتين فشل نظام الإخوان في معالجتهما وبسببهما سقط.

المشكلة الثانية هي تطور وتزايد الإرهاب في سيناء في مصر ضد إسرائيل وضد السلطات المصرية. تشكل سيناء عالما مصغرا لما يجري في المنطقة كلها، بما في ذلك بروز النزاعات الداخلية في أوساط الجهاد العالمي، وبين التنظيم العراقي داعش (الدولة الإسلامية في العراق والشام) وبين قيادة القاعدة. وفي نظرنا، فإن الأمر الأكثر أهمية هو بروز توجه نحو توحيد مجموعات الجهاد العالمي تحت سقف تنظيم واحد هو «القاعدة في المنطقة الجنوبية» التي تشكل إطارا يضم مصر مع احتمال أن يمتد نحو قطاع غزة.

في أن الحدث الأساس هو تدخل حزب الله في القتال في

سورية، وهذا التدخل لم يبدأ العام الماضي لكنه تزايد بصورة كبيرة خلاله. في الأشهر المقبلة أو في العام القادم، قد نرى انعكاسات هذا التدخل على استقرار دولة لبنان، وهذا مهم لأن انهيار النظام اللبناني ينطوي على احتمال حدوث تغير إقليمي كبير جدا. ومنذ اليوم نرى جزءا مهما من ظواهر

الجهاد العالمي في سورية تنتقل إلى لبنان. واستنادا إلى تقرير الأمم المتحدة يوجد في لبنان اليوم مئات الآلاف من اللاجئين السنة. وكما أثن يبلغ عدد السكان في لبنان نحو ٤ ملايين نسمة أضيف إليهم اليوم نحو مليون لاجئ سني. وقد يتبع ذلك تغير ديمغرافي وتغير في النظام الطائفي السائد في لبنان بين السنة والشيعة. لكن ما أقصده هنا تحديدا هو الجهاد المسلح والجهاد السلفي الذي دخل إلى لبنان ويقوم بعمليات لم يسبق لها مثيل في هذا البلد. فمن كان يعتقد أن سيارة مفخخة قد تنفجر بالقرب من السفارة الإيرانية في قلب بيروت؟ ومن كان يتخيل أن تقصف بلدات شيعية في البقاع بالصواريخ؟ ومن كان يتجرأ من قبل أن يفعل هذا بحزب الله؟

إن يرفع درجة الخطر، وهذا يشمل الجبهة الشمالية عامة والحدود مع لبنان التي كانت حتى الفترة الأخيرة مستقرة. وبدانا اليوم نشهد محاولات للاحتكاك بقواتنا على الجبهة الشمالية سواء في هضبة الجولان أو في منطقة هار دوف [مزارع شيعا] وقد تمتد إلى أكثر من ذلك.

وردا على سؤال عما إذا كان حزب الله يواجه مشكلات اقتصادية قال: «بالطبع لديه مشكلات مالية، فالعقوبات على إيران والمساعدة الإيرانية لنظام الأسد والحرب في سورية، كلها أثرت سلبا في ميزانية حزب الله».

العقيد دوير، المسؤول عن الجبهة الإقليمية: «سأحاول الربط بين ما قاله زملائي. أولا، هناك مشكلة ضعف القدرة على الحكم في المنطقة بصورة بارزة. المسألة الثانية الخلاف الشيعي- السني الذي كان موجودا على الدوام، لكنه

مقابلة خاصة مع المدير العام الأسبق لوزارة الخارجية الإسرائيلية

ألون ليئيل لـ «المشهد الإسرائيلي»: أغلبية الإسرائيليين ليست قلقة من الدولة الواحدة ثنائية القومية

*** حتى لو تم تمديد المفاوضات فإنه لا توجد أي نية إسرائيلية لمناقشة المواضيع التي ينتظر الفلسطينيون الوصول إليها وبحثها مثل الحدود والقدس وغيرها ***

كتب بلال ضاهر:

ليس واضحا بعد ما إذا كان رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، سيطرح قضية إطلاق سراح الأسرى الفلسطينيين القدامى، بمن فيهم أسرى ٤٨، للتصويت في حكومته، خلال الفترة القريبة المقبلة. فقد تلقى نخبيرا من جانب رئيس حزب «البيت اليهودي» ووزير الاقتصاد، نفتالي بينيت، هدد فيه بأنه في حال إطلاق سراح أسرى ٤٨ فإن حزبه سينسحب من الحكومة. ويطلب بينيت بأن يتم سحب الجنسية الإسرائيلية من الأسرى كي لا ينسحب من الائتلاف، لكن محللين يرون أن المحكمة العليا لن تصادق على قرار كهذا.

وفي حال انسحاب حزب «البيت اليهودي» فإن ولاية حكومة نتنياهو ستنتهي وستتجه إسرائيل إلى انتخابات مبكرة، خاصة أنه من المستبعد تغيير تركيبة الائتلاف، على ضوء رفض حزب العمل وحزبي الحريديم شاس وبيهدوت هتوراة، الانضمام إليها. كما أن تغيير تركيبة الائتلاف يتعارض مع سياسة نتنياهو فيما يتعلق بحل الصراع.

حول هذه المواضيع أجرى «المشهد الإسرائيلي» المقابلة التالية مع المدير العام الأسبق لوزارة الخارجية الإسرائيلية والسفير الإسرائيلي السابق الدكتور ألون ليئيل.

(*) «المشهد الإسرائيلي»: كيف تنظر إلى الأزمة الحاصلة في المفاوضات، وهل يتوقع أن يصادق نتنياهو وحكومته، برأيك، على إطلاق سراح الدفعة الرابعة من الأسرى القدامى، وبضمنهم الأسرى الذين يحملون الجنسية الإسرائيلية؟
ليئيل: «ليست لدي معلومات كاملة حول ذلك، إذ أن المفاوضات لم يتحدثوا كثيرا حول هذا الموضوع، كما أنه لم تنشر أنباء كثيرة حوله بسبب حلول عيد الفصح [اليهودي]. رغم ذلك فإنه بإمكانني أن أتحدث عن صورة الوضع بشكل أوسع قليلا. وشعوري هو أن الأميركيين والإسرائيليين يريدون تمديد المفاوضات لمدة شهر أو شهرين، ولذلك فأني أعتقد أنه حتى لو تم تحقيق ذلك، فأني لا أرى أنه

ليئيل: «كنت أعتقد منذ مدة، بأنه إذا فهم الجمهور الإسرائيلي أن الأمور تتجه نحو الدولة الواحدة فإنه سيهلع. لكن الأمور بكل بساطة ليست بهذا الشكل. ربما جزء من الجمهور المثقف والحمائي يعلم أن الدولة الواحدة هي كارثة لأنه ستكون هذه دولة واحدة ويعيش فيها مواطنون من مرتجين، ولكن بالنسبة لأغلبية الإسرائيليين فإن وضعنا كهذا لا يهجمها ولا يقلقها. وبالإمكان رؤية ما يحدث في القدس الشرقية، حيث أن الفلسطينيين هناك هم مقيمون وليسا مواطنين، وهذا الوضع قائم بصورة ليست سيئة. أي أنهم يحملون بطاقة الهوية الزرقاء ويحصلون على حقوق، والأمر تسيير بشكل جيد نسبيا. ولذلك فإنهم يقولون إذا كان هذا الوضع ناجحا مع ٣٠٠ ألف فلسطيني في القدس الشرقية فلماذا لا يكون ناجحا مع ٢٫٥ مليون فلسطيني في الضفة الغربية».

(*) هل وضعنا كهذا لا يمكن أن يدوم لوقت طويل.
ليئيل: «أنا أميز بين الإسرائيليين والعالم، ويعتقد الإسرائيليون أنه مع قوتنا، ومع ضعف الفلسطينيين، بإمكاننا أن نوافق على الدولة الواحدة وأن تكون للفلسطينيين منطقة شبه حكم ذاتي من دون استقلال حقيقي ومن دون دولة. وأعتقد أن الإسرائيليين يعتقدون أن بالإمكان تسوية أمر كهذا. ولكن العالم سينظر إلى وضع كهذا على أنه نوع من الأبارتهايد. وأعتقد أنه إذا غير الفلسطينيون وجهتهم وسيطالون بالحصول على الجنسية فإنه سيكون بإمكانهم أن يسوقوا للعالم أن الوضع هنا هو أبارتهايد. وإذا دخل إلى الوعي العام أنه يوجد هنا أبارتهايد جديد فإن وضعنا سيبدو جدا. وأعتقد أن نتنياهو يفهم هذا الوضع، لكن معظم القيادة في اليمين تستخف بخطرورة وضع كهذا. ولذلك توجد لا مبالاة في البلاد».

(*) بصفتك دبلوماسيا كبيرا سابقا ومديرا عاما سابقا لوزارة الخارجية الإسرائيلية، هل توجد للولايات المتحدة مصلحة في حل الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني، وهل لدى الأميركيين القدرة على ممارسة ضغوط من أجل حل الصراع؟

تطور في الفترة الأخيرة بصورة كبيرة، وهو ليس خلافا دينيا في جوهره بقدر ما هو خلاف استراتيجي أيضاً. وإلى جانب الأطراف المتقاتلة في سورية نشاهد لاعبين كبارا في كلا الجانبين، وتتبادل إيران والسعودية الضربات في ما بينهما. الموضوع الثالث هو صعود ثم هبوط الإسلام السياسي، وبرزت هذه الظاهرة في مصر مع صعود الإخوان المسلمين الذين سرعان ما سقطوا بعد سنة. لكن هناك حركات إسلامية أخرى لديها أجندة سياسية وأيديولوجية- دينية- اجتماعية. المتضررين من هذه المسألة. وحتى عندما يقاتل الجهاديون العالمي بصورة لم يسبق لها مثيل مما يشكل تهديدا مباشرا لإسرائيل.

ثمة من يزعم أن تهديد الجهاد العالمي يمكن احتواؤه بسبب النزاعات والحروب الداخلية مثلما يحدث في سورية. لكن هذا التوجه يقلل من حجم هذا الخطر. فنحن نمثل بالنسبة إلى هذه التنظيمات قاسما مشتركا يمكنهم من أجل محاربتة توحيد صفوفهم من جديد. وسنصبح بذلك أول المتضررين من هذه المسألة. وحتى عندما يقاتل الجهاديون بعضهم بعضاً، فإننا قد نجد أنفسنا داخل المعادلة».

(*) سؤال: هل يصمد الأسد حتى عيد الفصح (العبري) المقبل؟
«هذا سؤال غير صحيح طرحه في ظل بيئة يحيط بها الغموض. ويتعين علينا التطرق إلى المسألة من منظور آخر، ففي حال الغموض يتوجب علينا بناء سيناريوهات نسج لمتخذي القرارات بفهم ما يجري والاستعداد لمجابهة الأوضاع التي قد تنشأ، أو محاولة استطلاع ما قد يحدث. لذا لا نستطيع أن نقول ما إذا كان الأسد سيصمد أم لا».

ليئيل: «بالتأكيد توجد مصلحة أميركية في حل الصراع. ومن الجهة الأخرى فإنه، برأيي، ليس لدى الأميركيين القدرة والجرأة لممارسة ضغوط. ونحن نرى اليوم ضعفا من هذا النوع لدى الرئيس باراك أوباما في مناطق أخرى، مثل أوكرانيا. لكني أعتقد أنه لو مارس أوباما ضغوطا أكثر لحقق نتائج أفضل. لكن على ما يبدو هناك قرار أميركي بأن إسرائيل هي حليفة وهناك حدود للضغوط التي بالإمكان ممارستها عليها. وأعتقد أن هذا نابع أيضا من سياسة أميركية داخلية، بأن ضغطا زائدا على إسرائيل سيلحق ضررا بالمرزب الديمقراطي، وهناك ضغوط من جانب الكونغرس لمنع ممارسة ضغط زائد على إسرائيل، إذ أن وزير الخارجية الإسرائيلي – الفلسطيني وهي الصراع مع روسيا بعد الأزمة الأوكرانية. رغم ذلك، مهم للولايات المتحدة أن يتم التوصل إلى حل للصراع هنا. فنحن نتحدث عن إدارة ديمقراطية، وليس جمهورية، وكانت مهتمة دائما بحل الصراع، وهذا مهم لأوباما والدوائر المحيطة به، وهم يرون أن حل الصراع يصب في مصلحة إسرائيل، وفي مصلحة الفلسطينيين أيضا».

إعداد: براهيم جرابسي

«المشهد» الاقتصادي

نمو بطيء وتضخم «سلبي» والعجز في الميزانية العامة يتقلص

*** النمو في النصف الثاني من العام ٢٠١٣ بلغ ٢٫٩٪ * التضخم يسجل ارتفاعا بنسبة ٠٫٣٪ في آذار ويبقى على تراجع بنسبة ٠٫٥٪ في الربع الأول من العام الجاري * العجز في الميزانية العامة بلغ في الأشهر الـ ١٢ الأخيرة نسبة ٢٫٦٥٪ في حين أن توقعات العام الجاري تتحدث عن عجز بنسبة ٣٪ ***



النمو الاقتصادي في إسرائيل يناثر منذ العام ٢٠١٣ من بدء استخراج الغاز الطبيعي من حقول الغاز الجديدة في البحر المتوسط.

العجز في الميزانية العامة، الذي تراجع في الأشهر الـ ١٢ الأخيرة إلى نسبة ٢٫٦٥ بالمئة، بعد أن سجل في العام الماضي ٢٠١٣ نسبة ٣٫١٥ بالمئة، وهذا بدلا من عجز متوقع للعام الجاري بنسبة ٣ بالمئة. وقالت وزارة المالية في تقرير لها في الأسبوع الماضي، إن ميزانية الدولة للعام الجاري سجلت في الربع الأول من العام الجاري فائضا بما يعادل ٢٨ مليون دولار عن حصة الميزانية لهذه الفترة الزمنية، ما ساهم في تقليص أكبر في الميزانية العامة في الأشهر الـ ١٢ الأخيرة. وكانت وزارة المالية قد أعلنت أن إجمالي العجز في الميزانية العامة بلغ في العام ٢٠١٣ نسبة ٣٫١٥٪ من حجم الناتج العام، وهذا أقل بنسبة الثلث من التوقعات. وقالت وزارة المالية في وقت لاحق إن توقعاتها للعجز في العام الماضي ستكون في حدود ٣٫٨٪، بدلا من العجز المخطط ٤٫٦٥٪، إلا أن التقارير «الإيجابية» واصلت الصدور، حتى هبط العجز الحقيقي إلى ٣٫١٥٪، وهي نسبة قريبة من التوقعات للعجز في العام الجاري ٣٪.

وتعني هذه النسبة أن حجم العجز حاليا بلغ ما يعادل ٩ مليار دولار، بدلا من ١١ مليار دولار كما كان مخططا لدى أعداد الميزانية التقشفية.

وزارة المالية تستعد للإعلان عن عام محل في إسرائيل

تراجح ما بين ٣٩٪ إلى ٥٤٪ من المعدل السنوي، بينما في منطقة القدس المحتملة بلغ المعدل ٧٦٪، وفي منطقة بئر السبع، التي فيها الأمطار شحيحة أصلا، بلغ المعدل ١١٠٪ من المعدل السنوي. وحذر بحث جديد في جامعة حيفا الإسرائيلية من أن تغير المناخ العالمي، والتقلبات الشديدة في حالة الطقس، ستسبب خسائر كبيرة لشركات التأمين في إسرائيل أيضا. وأظهر البحث أن تغيرات المناخ العالمي تطل حالة الطقس في إسرائيل بقوة، وهذا ما ظهر جليا في العام الجاري، إذ كانت حالة الطقس عاصفة وثلجية لعدة أيام في شهر كانون الأول الماضي، لتلحقه أشهر شح أمطار شديد. وتوقع البحث أن يؤدي ارتفاع معدل درجات الحرارة إلى أضرار مادية وفي الأملاك، ما يجعل شركات التأمين تدفع تعويضات أكبر من المتوقع لها في العقود المقبلة. ويقول البحث إن ارتفاع معدل درجات الحرارة بدرجة واحدة فقط، قد يؤدي إلى زيادة التعويضات بنحو ١٫١ مليار دولار سنويا، ما يتسبب بتراجع مداخيل شركات التأمين وأرباحها.

وحذر تقرير بنك إسرائيل من تدرج المعطيات الاقتصادية في دول متطورة أخرى في العالم، وفي مقدمتها معطيات الاقتصاد الأميركي، الذي سجل في الأشهر الأخيرة انتعاشا ما، ثم عاود وسجل معطيات «مخيبة للأمال» حسب تعبير البنك الإسرائيلي. وقال خبراء في شركات استثمار مالية إسرائيلية لصحيفة «ذي ماركر» إنه لم تكن مفاجآت في التضخم المعلن في شهر آذار، لأنه كان واضحا أن القوة الشرائية لا تسجل ارتفاعا في الأشهر الأخيرة، كما توقع الخبراء أن يتمتع بنك إسرائيل المركزي عن تخفيض إضافي في الفائدة البنكية، التي خفضها في الشهر الجاري بنسبة ٢٥٪، على ضوء تراجع التضخم في الشهرين الأولين من العام الجاري، بينما لا يستبعد الخبراء أن يقدم بنك إسرائيل على هذه الخطوة في الفترة القريبة، لتستقر الفائدة البنكية عند نصف بالمئة، وهي النسبة التي كانت في العامين ٢٠٠٩ و ٢٠١٠.

العجز يتراجع

في مقابل هذه المعطيات، يتبين أنه ليس فقط الجمهور يتمتع عن المشتريات، بل الحكومة أيضا تمتنع عن الصرف، وهذا ما يتبين من معطيات

أظهرت معطيات الربع الأول من العام الجاري مؤشرات واضحة لتباطؤ النشاط الاقتصادي في إسرائيل، إذ أعلن مكتب الإحصاء المركزي رسميا، أن النمو الاقتصادي في النصف الثاني من العام الماضي بلغ ٢٫٩ بالمئة، في حين أن التضخم المالي في الربع الأول من هذا العام سجل تراجعا بنسبة نصف بالمئة، إلا أنه خلافا لهذا، تبين أن العجز في الميزانية العامة واصل تقلصه، ويات أقل بكثير من التوقعات السابقة، إذ بلغ حتى الآن ٢٫٦٥ بالمئة، بدلا من توقعات باكثر من ٣ بالمئة، ما يعني أن الصرف الحكومي يتقلص هو أيضا.

النمو الاقتصادي

وقال مكتب الإحصاء المركزي في تقريره الجديد إنه خلافا لنشر سابق، فإن النمو الاقتصادي في النصف الثاني من العام الماضي بلغ ٢٫٩ بالمئة، وليس ٢٫٨ بالمئة كما أعلن سابقا. وتبين أيضا أن نسبة النمو في الربع الأخير من العام الماضي ٢٠١٣، جاء مرتفعا نسبيا، إذ سجل ارتفاعا بنسبة ٣٫٢٪، إلا أن المكتب لم ينشر بعد نسبة النمو لكل العام الماضي، وتقدر أنها ستكون في محيط ٣٫٢٪.

وكان مكتب الإحصاء قد ذكر في تقرير سابق أن النمو الاقتصادي في العام ٢٠١٣، تأثر أيضا من بدء استخراج الغاز الطبيعي من حقول الغاز الجديدة في البحر المتوسط، في حين تتوقع إسرائيل ضخ كميات أضخم بدءا من العام المقبل ٢٠١٥. وقد بدأت الشركات الحاصلة على الامتياز، مثل شركة «نيو إنرجي»، في إبرام عقود لضخ الغاز، وأخرها لشركتين في الأردن، ستحصلان على مليار متر مكعب من الغاز على مدى ١٥ عاما، بدءا من العام المقبل، بقيمة إجمالية بلغت ٧٧٠ مليون دولار.

ويقول صندوق النقد الدولي في تقاريره الأخيرة، إن النمو الاقتصادي في إسرائيل سيكون في العام الجاري ٤٫٣٪، بينما تقديرات وزارة المالية تتحدث عن نسبة ٣٫٦ بالمئة، أما بنك إسرائيل فقد خفض توقعاته قبل أسبوعين إلى مستوى ٣٫٢٪. وهذا يعني أنه قد ولي عهد نسب النمو العالية من ٤٫٦٪ وصاعدا، ففي السنوات السابقة حقق الاقتصاد نموا مرتفعا أكثر من ٦٫٤٪ حينما لم يكن استخراج للغاز الطبيعي، كما هو حاصل اليوم، إذ يساهم الغاز برفع النمو بنسبة ١٪، ما يعني أن النمو الحقيقي للاقتصاد من دون الغاز يقل عن ٥٫٦٪ في العام الجاري.

تراجع التضخم

إلى ذلك، فقد سجل التضخم المالي في شهر آذار الماضي ارتفاعا محدودا بنسبة ٠٫٣٪، رغم أنه شهر يسجل تقليديا نموا أعلى، بسبب ارتفاع أسعار موسم الربيع. وبذلك يكون التضخم قد سجل في الربع الأول من العام الجاري تراجعا بنسبة نصف بالمئة، ما يعزز القلق السائد في أوساط المؤسسات الاقتصادية الرسمية من أن معطيات التضخم نابعة من تباطؤ في حركة السوق، وهو أمر يتفاقم في الأشهر الأخيرة، وحسب المعطيات الواردة، فإن التضخم سجل في الأشهر الـ ١٢ الأخيرة ارتفاعا بنسبة ١٫٣ بالمئة، وفي الأشهر الستة الأخيرة تراجع بنحو ٠٫٦٪، علما أن مجال التضخم الذي تحدده السياسة الاقتصادية في إسرائيل، يتراوح ما بين ١١ إلى ٣ بالمئة، والنسبة «المثالية» بالنسبة للاقتصاد هي تضخم في وسط هذا المجال.

وقد عزى بنك إسرائيل المركزي، في تقرير سابق، عن قلقه من تراجع التضخم، في الوقت الذي فيه كل الإجراءات التي يقوم بها البنك المركزي لإنقاذ سعر صرف الدولار أمام الشيكيل، أنت بتأمر موضعية ومؤقتة، ليعاود تدهور سعر صرف الدولار، ويات يتراجع ما بين ٤٦٪ إلى ٤٩٪ شيكل للدولار، بينما السعر المطلوب في الأسواق الإسرائيلية ٣٧٪ شيكل، وهذا السعر تم تسجيله لأول مرة في مطلع العام الماضي، وقد انهار سعر صرف الدولار خلال عام واحد بنسبة وصلت إلى ٧٥٪، وهذا يعكس سلبا على مردود الصادرات الإسرائيلية بالعملة المحلية، ما يعكس بالتالي على النمو الاقتصادي.

موجز اقتصادي

مداخيل البنوك الخمسة الكبار من العمولات ٤٫٢٥ مليار دولار

قال تقرير للمراقب على البنوك في بنك إسرائيل المركزي إن البنوك الخمسة الكبرى في إسرائيل حققت في العام الماضي ٢٠١٣ أرباحا تتجاوز مليار دولار، وهذا يشكل زيادة تقارب نسبة ١٩٪ عن العام قبل الماضي ٢٠١٢، إلا أن اللافت هو حجم مداخيل هذه البنوك من العمولات البنكية، إذ بلغ ٤٫٢٥ مليار دولار، وهذا حجم قياسي.

والبنوك الخمسة الكبرى حسب التدرج هي بنك هبوعليم وبنك ليثومي، وكلاهما يحققان نمو من ٧٥٪ من إجمالي نشاط البنوك الخمسة الكبرى، ويحل ثالثا بنك ديسكونت، ثم بنك «مزاخي طفحوت» يليه خامسا بنك «هينليثومي».

وبلغت أرباح بنك ليثومي وحده في العام الماضي ٥٦٤ مليون دولار.

ويقول التقرير إن هذه العمولات تعني أنه في كل دقيقة يتدفق على البنوك الخمسة ٨ آلاف دولار، ومن المفترض أن تدخل قريبا أنظمة جديدة تفرض قيودا أكثر على العمولات البنكية، من أجل تقليص حجمها.

ويتبين من التقرير أيضا أن مداخيل البنوك من الفوائد البنكية كان في العام الماضي ما يقارب ١٢ مليار دولار، بتراجع بلغ ٩٫٥٪ وهذا ناجم عن تراجع الفائدة البنكية في العام الماضي بنسبة ١٫٨٪.

الإسرائيليون يتدفقون على تركيا ويتجاهلون تحذيرات حكومتهم

قال تقرير لاتحاد وكلاء السفر الإسرائيلي إن نحو ٢٤ ألفا من حملة جوازات السفر الإسرائيلية، تدفقوا على مدينة أنطاليا ومنطقتها خلال أسبوع الفصح العبري، الذي انتهى أمس الاثنين، متجاهلين تحذيرات ما يسمى «طاقم مكافحة الإرهاب» في مكتب رئيس الحكومة، الذي أدرج تركيا ضمن لائحة الدول التي يفضل، عدم زيارتها، وهذا تعريف أقل وطأة من سنوات سابقة، حينما كان التحذير أشد، إلى درجة المنع من السفر، كما هي الحال حاليا مع صحراء سيناء على وجه الخصوص.

وحسب ما نشر، فإن التدفق على أنطاليا سجل زيادة بنسبة ٢٥٠٪ عما كان في نفس الأسبوع من العام الماضي، في حين يقول تقرير الاتحاد ذاته إن السفر إلى الخارج في أسبوع الفصح كان ضعفي السفر في الماضي، وبشكل خاص إلى شرق أوروبا وجزر اليونان، وحسب التقديرات فإن عدد الإسرائيليين الذين اختاروا قضاء عطلة العيد في الخارج أكثر من ٢٨٠ ألف شخص. وكان تقرير جديد أكد أن تكلفة السياحة الداخلية في إسرائيل قد تصل إلى ضعفي السياحة في خارج البلاد، مع إضافة السفر والإسوم والضرائب، وخاصة إذا كانت السياحة في دول الجوار وحتى في قبرص وتركيا وشرق أوروبا.

ويتبين من المعطيات أنه في الفترات التي تعد ليست مواسم سياحية، تصل تكلفة زوجين في غرفة فندقية جيدة لأربع ليال في النصف الأول من الأسبوع، إلى حد ٢٢٠٠ دولار، وأحيانا قد تحبط الأسعار خاصة في مدينة إيالات إلى ١١٥٠ دولار وحتى ١٧٠٠ دولار، وتقفز إلى ٤٠٠٠ دولار في مواسم السياحة أحيانا.

وتعد هذه أسعارا «هائلة» مقارنة مع دول مثل مصر (سيناء) والأردن (العقبة) التي فيها الأسعار تكون أقل بنسبة ٦٠٪ وحتى ٧٠٪، ومقارنة أيضا مع تركيا وشرق أوروبا، ونوعا ما قبرص وجزر يونانية، وبإمكان الإسرائيليين إيجاد رزم أقل من الأسعار الإسرائيلية أيضا في دول أوروبية مركزية، ومن بينها إسبانيا، فمثلا في مواسم معينة قد تجد رزما سياحية إلى مدن مثل باريس وروما وبرلين وبرشلونة وغيرها بأسعار نفس الرزمة المذكورة هنا، وتتراوح ما بين ٢٥٠٠ دولار وحتى ٣٧٠٠ دولار.

سوق العمل مليئة بالحواجر أمام المسنين

في الوقت الذي تخطط فيه وزارة المالية ومن خلفها حكومة بنيامين نتانياهو لرفع جديد لسن التقاعد، أظهرت دراسة جديدة أن سوق العمل مليئة بالحواجر أمام المتقدمين بالس، ويرغبون في العمل، أو مواصلة العمل في أماكن عملهم، إذ تبين أن ٥٥٪ ممن هم في عمر ٦٥ عاما وصاعدا معنيون بالعمل، ولكن ١٦٪ فقط منهم يجدون فرص عمل بشكل أو بآخر.

ويبلغ سن التقاعد في إسرائيل للرجال ٦٧ عاما، وللنساء ٦٢ عاما، ومن المفترض أن ينتهي في العام ٢٠١٦ تجميد القرار برفع سن التقاعد للنساء إلى ٦٤ عاما، في حين تخطط وزارة المالية لرفع سن التقاعد للرجال إلى ٧٠ عاما، ويقف من خلف هذه النية ارتفاع معدل الأعمار في إسرائيل، إلى أكثر من ٨٤ عاما للنساء، وأكثر من ٨٢ عاما للرجال، وهو بحسب التقارير الإسرائيلية سيشكل عبئا «لا يحتمل» على مؤسسة الضمان الاجتماعي الحكومية، التي تدفع مخصصات شيخوخة، كما أن صناديق توفير التقاعد قالت إنها في المستقبل قد تسجل خسائر بسبب الارتفاع الدائم في معدل الأعمار في إسرائيل.

وقالت اللجنة الحكومية الرسمية، المكلفة بفحص وضعية المسنين في سوق العمل، وكيفية مواجهة الحكومة لارتفاع معدل الأعمار، إن غالبية المسنين معنيون بمواصلة العمل، ولكنهم يواجهون حواجز كثيرة في سوق العمل، وبطبيعة الحال فإنهم يتوجهون إلى وظائف جزئية، ورغم ذلك فإنهم لا يجدون دائما أبوابا مفتوحة أمامهم. وتوصي اللجنة الحكومة باتخاذ إجراءات وضمان أماكن عمل للمسنين، لأنه في حال ارتفعت نسبة العاملين من بينهم، فإن الجمهور «سيستفيد أكثر» أي قرار برفع سن التقاعد، وهو القرار الذي ترفضه غالبية الجمهور حتى الآن. ومن المفترض أن تضع اللجنة ذاتها قريبا توصيات أمام الحكومة، بخصوص ما وصفته بأنه «اشكالية» الامتيازات المالية للمسنين، بسبب ارتفاع نسبتهم وتزايد أعدادهم في المجتمع.

في النقب أقل، لكون الأمطار التي هطلت فيه أكثر من المعدل السنوي، وتقول التقارير الزراعية إن شح الأمطار أضر بشكل خاص بزراعة القمح في الجنوب، ويتدهر المزارعون من أن كلفة المياه المصفأة عالية جدا بالنسبة لهم، واستخدامها في فترة المحل يزيد من الأعباء المالية. ويقول مزارعون إن حجم التعويضات عادة يكون ما يغطي تكاليف الزراعة فقط، رغم أن الضرر في هذا العام كبير جدا مقارنة بسنوات سابقة، وهذه التعويضات لا تكفي بما يعوض المزارعين عن خسائرهم وغياب الأرباح. وهذا أمر يجعل المزارعين يفرقون في ديون لإعالة أنفسهم في الأشهر المقبلة. وقالت صحيفة «يديعوت أحرونوت» إن سلطة الضرائب الإسرائيلية وضعت كافة الترتيبات لاحتساب حجم التعويضات، مقارنة مع التقارير المالية للمزارعين، وأن التعويضات قد تصل أيضا إلى مزارعين في مناطق لم يُعلن عنها مناطق منكوبة بالمحل.

وحسب التقارير الإسرائيلية، فإن معدل الأمطار التي هطلت في مرتفعات الجولان السوري المحتل بلغ ٤٤٪ من المعدل السنوي، وفي منطقة بيسان

من المتوقع أن تعلن وزارة المالية الإسرائيلية في الأيام القريبة عن العام الجاري ٢٠١٤، على أنه عام محل، وبشكل خاص في منطقتي النقب (جنوبا) وسهول منطقة بيسان ومرج بن عامر، على ضوء شح الأمطار التي هطلت في موسم الشتاء، إذ في غالبية المناطق لم يصل منسوب الأمطار إلى نسبة ٥٠ بالمئة من المعدل السنوي.

وقالت مصادر في وزارة المالية إن اللجنة الخاصة بإعلان عام محل، أجرت جولات في مختلف المناطق، وتوصلت إلى استنتاج بالإعلان عن المناطق المذكورة، دون غيرها، منكوبة بالمحل، إذ طالب مستوطنو مرتفعات الجولان السوري المحتل بالإعلان عن المنطقة التي يستوطنونها منكوبة بالمحل، إلا أن اللجنة قد لا تتجاوب مع هذا الطلب، الذي يستوجب تقديم تعويضات مالية للمزارعين فيها، كما أن اللجنة لم تتجاوب مع طلبات إعلان منطقة الجليل (شمال) منطقة منكوبة.

وتقلت صحيفة «ذي ماركر» عن مصادر وزارة المالية قولها إن التعويض الأكبر سيكون من نصيب المزارعين في سهول بيسان ومرج بن عامر، وهي المنطقة الأكثر خصوبة في فلسطين التاريخية، بينما سيكون حجم التعويض للمزارعين

البيوت سجلت هي أيضا ارتفاعا، ويقتطع إيجار البيوت بالمعدل ٣٨٪ من راتب العامل.

ويرى خبراء الاقتصاد، ومنهم خبراء بنك إسرائيل، أن ارتفاع أسعار البيوت يعود أيضا إلى قلة العرض، فصحيح أنه في العام الماضي كانت هناك زيادة كبيرة في عدد البيوت التي تم البدء في بنائها، إلا أن التنفيذ ما زال قليلا، في حين أن الطلب على البيوت لم يقل، وأشار البنك إلى أنه لا يبدو في هذه المرحلة لجم ارتفاع أسعار البيوت. وكان صندوق النقد الدولي قد حذر في تقرير أخير له من الارتفاع الحاد في أسعار البيوت في إسرائيل، خاصة وأنها تواصل الارتفاع، ما يفسح المجال مستقبلا أمام نشوء فقاعة عقارية، تهدد استقرار القطاع البنكي في إسرائيل، بسبب القروض الإسكانية، التي لم تنفع كل إجراءات بنك إسرائيل في لجمها. فمثلا في الشهر الأول من العام الجاري وحده، حصل المواطنون في إسرائيل على قروض إسكانية بقيمة ١٫٣ مليار دولار، ما رفع الحجم الكلي للقروض الإسكانية في شهر واحد، بعد تسديد القروض الجارية، بنحو ٣٤٥

قال تقرير لوزارة البناء والإسكان الإسرائيلية إن أسعار البيوت سجلت في العام الماضي ٢٠١٣ ارتفاعا إضافيا بنسبة ٦٫٨٪ بعد أن سجلت في العام قبل الماضي ٢٠١٢ ارتفاعا بنسبة ٨٪. وحسب التقديرات، فإن أسعار البيوت في الربع الأول من العام الجاري ارتفعت بأكثر من ١٠٪، ووفق تقرير الوزارة، فإن أسعار البيوت في إسرائيل، ارتفعت من العام ٢٠٠٥ حتى العام الماضي ٢٠١٣ بنسبة ٤٨٪، في الوقت الذي سجل فيه النمو في تلك الفترة ارتفاعا بنسبة ٤٢٪، بينما الرواتب ارتفعت في تلك الفترة بنسبة ٥٣٪.

وجاء في التقرير أن معدل أسعار البيوت في العام الماضي بلغ ٣٦٠ ألف دولار، لبيت متوسط من ثلاث غرف، وتبين أن هناك تفاوتا كبيرا في معدل ارتفاع أسعار البيوت، فمثلا ارتفعت أسعار البيوت في مدينة تل أبيب، من العام ٢٠٠٥ وحتى العام الماضي، بنسبة قاربت ٧٣٪، وفي منطقة تل أبيب الكبرى بمعدل تجاوز ٧٠٪، وفي حيفا بنسبة أكثر من ٦٧٪.

وبتقدير الوزارة فإن المواطن في إسرائيل يحتاج إلى ١٣٧ راتبا لشراء بيت، وهذا خلافا لتقارير سابقة تحدثت عن ٤٨ راتبا، ويقول التقرير إن إيجارات

من كتاب «تقييم استراتيجي لإسرائيل ٢٠١٣-٢٠١٤» الصادر عن «معهد دراسات الأمن القومي»- جامعة تل أبيب

التحديات الإستراتيجية - الأمنية لإسرائيل وانعكاسها على بناء القوة العسكرية

تعريف

اشتمل الفصل الخاص الذي حمل العنوان «التحديات الإستراتيجية-الأمنية لإسرائيل» والذي تضمنه كتاب تقييم إستراتيجي لإسرائيل ٢٠١٣-٢٠١٤، الصادر عن «معهد دراسات الأمن القومي» في جامعة تل أبيب، على تقدير للأهداف الأمنية والسياسية المتوخّاة الآن، وكيفية انعكاس ذلك على موضوع بناء القوة العسكرية. وورد فيه ما يلي:

حذد إيهود باراك عندما كان وزيراً للدفاع، عدداً من المبادئ الأساسية من أجل حلّ شامل لمواجهة التحديات التي تواجهها إسرائيل في مجال الدفاع، وهي تتضمن التالي: التأكيد على حق الدفاع عن النفس، أي أن تتحمل إسرائيل وحدها مسؤولية اتخاذ القرارات المتعلقة بأمنها ومصيرها، وتعزيز قدراتها الدفاعية الذاتية.
حقاً، إن تحقيق هذه الأهداف السياسية والأمنية هو الذي ينبغي أن يوجّه جميع مساعي إسرائيل. غير أن مفهوم إسرائيل لاستخدام القوة لا يزال محدوداً إذ يركز أكثر على تحقيق النتائج العسكرية- إحرار النصر، الحسم، الردع - وأقل على النتائج السياسية والاقتصادية وعلى البنى التحتية والمسارات التي تخدم مصالح إسرائيل في الساحتين الإقليمية والدولية.
وأحد العناصر الأساسية في السعي الفعال لتحقيق الأهداف التي تحددها الحكومة هو المشروعية، سواء المحلية أي التي يمنحها المجتمع المدني، أو الدولية، وفي سبيل الحصول على المشروعية، من المهم الاعتراف بأن القوة ليست أكثر من إحدى الوسائل المتاحة لتحقيق الأهداف السياسية والعسكرية. وبالفعل، فإن تحديد نتائج النزاع لا يتوقف على انتصار قوة ما في ساحة القتال فضلاً، فعلى وجه الخصوص عندما تكون هناك تحديات إضافية شأنكة، يتعدّد تحقيق حسم عسكري واضح. ولذلك، فإن مشروعية استخدام القوة العسكرية بطريقة متناسبة، وبناء السردية الإسرائيلية حولها، والاعتراف الدولي بهذه السردية، جميعها أمور أساسية.
فينبغي بالتالي اللجوء إلى الخيار العسكري فقط عندما تستنفد جميع الجهود غير العسكرية: السياسية، والقانونية، والاقتصادية، والإنسانية، بالإضافة إلى توجيه الرسائل الاستراتيجية القوية والجهود الإعلامية.

إن استراتيجياً بناء المشروعية تتطلب فهم التحديات الخاصة والنتائج المحتملة للأفعال، وتعريف المشكلة الاستراتيجية، واستنباط الوسيلة الاستخباراتية - العملائية التي تشكل الحل الأمثل لمجابهة نشاط الخصم. وينبغي تدريب وإعداد القوات العسكرية لتنفيذ مهمات عسكرية قصيرة الأمد وموجهة تستهدف تحقيق حسم واضح في الاشتباكات على المستوى التكتيكي، واجتذاب الأوضاع التي يستحيل فيها الحسم، لأن تراكم عمليات الحسم التكتيكي يئال من قدرة الخصم وغبته في مواصلة القتال ومن تمكنه من حشد تأييد السكان لأفعاله.

إن الاستخدام النموذجي للقوة العسكرية يفترض التحكم بشدة الصراع وبمراحل التصعيد مع السعي إلى تقصير مدة الحملة العسكرية وتقليص الضرر على الجبهة الداخلية والعودة السريعة إلى سير الحياة العادية. ويتوقف نطاق العمل العسكري على الإجراءات السياسية والإنسانية المتخذة في موازاة العمليات العسكرية. وينبغي الحد من الأضرار الجانبية، وتقليل الاحتكاك بالسكان المدنيين في منطقة الخصم إلى الحد الأدنى.

ولأن إسرائيل تواجه لاعبين خارجين على سلطة الدولة ومنظمات الجهاد العالمي ولديها قدرة محدودة على التأثير في أجدانهم، فمن المهم تعزيز عناصر الردع ضدهم، وإضعاف هؤلاء اللاعبين من خلال سلسلة من العمليات السرية الباغثة التي تتال من إمكاناتهم وقدراتهم التنظيمية. وهذا يتوافق مع مفهوم الحملة العسكرية المستمرة والمستوية، الفاصلة بين العمليات الكبيرة التي تستهدف تعطيل وقطع مسار بناء القدرات، ومنع تزوّد العناصر المتوردة بأسلحة يمكن أن تعطل ميزان القوى وأن تتال من التفوق العسكري الإسرائيلي وسائر المزايا النسبية، مع الحدّ من النتائج غير المرغوب فيها هذه العمليات واجتذاب الجانب غير الراضع للتحكم بما قد يؤدي إلى نزاع بالغ الشدة. وفي سبيل تثبيت التهدئة الأمنية المطوّلة مع مواصلة تعزيز الردع، هناك أداة مهمة متمثلة في نظام الأمن المستقر المبني على ترتيبات أو تفاهات معقودة مع الخصم في اعقاب استخدام القوة.

الانعكاسات على بناء القوة العسكرية

أمام التراجع المستمر لحصة ميزانية الدفاع من الناتج المحلي الإجمالي ومن الميزانية العامة للدولة، ينبغي العمل على تطبيق توصيات لجنة بروديت، فقد أوصت اللجنة بإعداد ميزانية متعددة الأعوام للمؤسسة العسكرية بناءً على تخطيط متعدد الأعوام لاحتياجات المؤسسة، كما أوصت بزيادة ميزانية الدفاع بناءً على معايير واضحة.

إن الموارد المحدودة والمقيدات وعدم اليقين المتنامي، كل ذلك يفرض على الحكومة وضع أولويات واضحة للإنفاق الأمني من خلال تقويم مساهمة كل من الحلول الأمنية - العسكرية المقترحة للرد على التحديات المهمة.

وعلى إسرائيل أن تركز بالتحديد على المجالات التالية:

المحافظة على قدرات الجيش الإسرائيلي الهجومية، وعلى قدرته على الإنجاز السريع للأهداف التي تحددها القيادة السياسية في حال حصول تدهور في الوضع الأمني أو تصعيد، وينوع خاص تجاه قطاع غزة ولبنان، والمحافظة على قدرته على التكيف السريع والتعامل مع التجميدات اللامتناظر من مسار إضافية:

تعزيز عناصر حماية الجبهة الداخلية من خلال مواصلة تطوير منظومات الإنذار والاعتراض الجوية، والطائرات من دون طيار، والقدرات السيبرانية، وتعزيز حماية الحدود من خلال بناء سياج أمني متطور مدعّم بقدرة استخبارات ورصد ذكية تغطي الجانب الآخر من الحدود؛

المحافظة على قدرة الجيش الإسرائيلي على تحويل جهوده بإنذار قصير المدة من جبهة إلى أخرى بسرعة، اعتماداً على مرونة سلاح الجو والقدرات الاستخباراتية؛

توطيد الردع من خلال بناء قدرات عملائية بعيدة المدى تمكّن الجيش من ضرب قوة الخصم وبناءه التحتية في عمق أرض الخصم، مع الحفاظ على المبادئة والتعتميم على مسؤوليتها عن العملية.

تعزيز النشاط الاستخباراتي العملائي ولا سيما جمع البيانات ومعالجتها، وهي تسمح بتضارفاها مع قدرات الهجوم وقوة المنيران الدقيقة، بالاستفادة الكاملة من قدرات الجيش الإسرائيلي العملائية؛

تكثيف استخدام وسائل القتال غير المأهولة (الطائرات من دون طيار والأنظمة الأرضية) التي تسمح بالتوغّل في أرض الخصم وتوجيه ضربات دقيقة ضد الأهداف المعادية مع تقليل الخسائر البشرية في صفوف الجيش الإسرائيلي؛

تطوير أسلحة أقل فتكاً بهدف تقليص الأضرار الجانبية والإصابات عموماً، وينوع خاص في صفوف المدنيين غير المتوطنين ولا سيما في سيناريوهات العصابات المدني.

إن المساعدة العسكرية الأميركية وتعاون إسرائيل الاستراتيجي مع الولايات المتحدة يشكّلان عنصرين مركزيين في بناء قدرات الجيش الإسرائيلي وفي الحفاظ على تفوقه النوعي في مواجهة مجموعة من التحديات العسكرية واللامتناظرة. فمن الحيوي بالنسبة إلى إسرائيل أن تلتزم بتفاهاتها مع الإدارة الأميركية وتواصل تطوير التعاون مع القوات المسلحة الأميركية والقدرات العسكرية المشتركة.



جنود في مهمة احتلالية في الخليل.



(لـبأ)

مرة أخرى: الجيش الإسرائيلي يدير «معارك الميزانية» من خلال التحذير والتخويف من إسقاطات أي تقليصات في ميزانيته!

«*جهوزية الجيش للحرب القادمة» - مسألة يعيدها قادة الجيش إلى صدارة جدول الأعمال العام من حين إلى آخر معتمدين الشكوى والتحذير

والتخويف من أن عدم إمداد الجيش بالميزانيات اللازمة، بل عدم رصد المزيد والمزيد منها، يشكل مسأً خطيراً بقدرة الجيش على إجراء

التدريبات اللازمة وعلى التزوّد بالمزيد من التجهيزات والمعدات العسكرية المتطورة، وهو ما يعود بضرر جسيم على مدى الجهوزية للحرب *

ذلك (الزيادات)، يواجه الجيش حاجة ملحة إلى إيجاد مصادر تمويلية أخرى، بديلة وجديدة، على خلفية الفجوة الناشئة بين ما كان يقدر أنه سيحصل عليه وبين ما رصد له بالفعل! وإلى جانب ذلك، وضعت قيادة الجيش خطة لفصل / إعفاء ٥٠٠٠ الجنود والضباط النظاميين، على أن يتم استيعاب ١٠٠٠ آخرين بدلا منهم (!)، «وهو ما وفرّ خلا واحدا»، أضيفت إليه إجراءات أخرى على المدى القصير.

ويضيف التقرير إلى «تحديات الميزانية»، أيضا، العيب الذي يشكله على الجيش «قانون الخدمة الاحتياطية الجديد»، الذي دخل حيز التنفيذ في منتصف العام الماضي، والذي يحدد عدد المرات التي يمكن فيها استدعاء وحدات الاحتياط لتدريبات عسكرية أو لأنشطة عسكرية عملياتية: مرة واحدة كل ثلاث سنوات.

وبينما كان الهدف الأصلي من هذا القانون، أساسا، تقليص اللعب الواقع على جنود وضباط الاحتياط وإتاحة المجال أمام قادتهم العسكريين للانتشغال بإعداد هذه الوحدات وتهيئتها للحرب القادمة، إلا أن ما حصل في الواقع، ميدانياً، هو «تفاعل متسلسل»: نظرا لأنه لم يعد بالإمكان الاعتماد على وحدات الاحتياط في مهمات الأمن الجارية، فقد أصبح لزاما على الوحدات النظامية القيام بهذه المهمات العملياتية اليومية، مما اضطرها إلى البقاء (رُما أطول في المناطق الفلسطينية وعلى الحدود. ونظرا لأن ميزانية التدريبات محدودة، فقد انخفضت كثيرا مشاركة الوحدات النظامية في هذه التدريبات. التي أصبحت تحتل مكانة متدنية في سلم الأولويات أصلا. فأصبحت (التدريبات) تشمل الوحدات الهجومية فقط، ولا تشمل الوحدات الأخرى، التي لا تشكل «رأس حربة».

الجيش يرسم صورة متفائلة، ولكن...

ويروى المراسل العسكري، على خلفية مشاهداته وانطباعاته الشخصية من زيارتين قام بهما خلال الأسبوعين الأخيرين إلى تدريبين عسكريين أجرتهما وحدتان، إحداهما نظامية والأخرى احتياطية، فيقول: يبدو جليا أنه في أعقاب الكية التي ملى بها الجيش في حرب لبنان الثانية، يبذل الجنود والضباط في الميدان جهودا كبيرة لتجنب تكرار الأخطاء التي وقع فيها الجيش آنذاك. ولكن الجلي أيضا، من جهة أخرى، أن عملية تآكل حاد تفكك في جهوزية الوحدات العسكرية المختلفة، يتوقع أن تتفاقم مستقبلا إن لم يطرأ تغيير جوهرى في خطط التدريبات المعدة للعام ٢٠١٥. ومن المعروف إن لدى الجيش ميلا واضحا، ممتدا منذ سنين طويلة، لوصف أحواله بصورة رديئة ولعرض الواقع أمام الجمهور بالوان تفاؤلية، لكن ينبغي الحذر - فليس من المؤكد أن «التفكير الإيجابي» هو الجواب الصحيح والمناسب!

لكن المراسل ينقل عن أحد القادة العسكريين الميدانيين تفسيره للتقليص المذكور في حجم تدريبات الوحدات البرية، إذ يقول إن هذا التقليص «هو جزء من التوجهات الجديدة المعتمدة في خط بناء قوة الجيش المستقبلية: تحويل مكثف للميزانيات من الوحدات البرية إلى سلاح الجو، شعبة الاستخبارات العسكرية وحرب الانترنت وشبكات المعلومات، على الرغم من أن الجيش يواصل التصريح بأنه يستعد، أيضا، لاحتمال المناورات البرية خلال الحرب القادمة!»

وينقل عن قائد عسكري ميداني آخر، هو القائد العام للقوات البرية، تقديره بأن «الجيش الإسرائيلي، في هذه اللحظة الزمنية، بعيد جدا، بعد الشوق عن الغرب، عن الوضع الذي كان قائما عشية حرب لبنان الثانية. وينبغي أن نتذكر أننا موجودون اليوم بعد سبع سنوات من التدريبات المكثفة، من إعادة ترتيب وصياغة نظرياتنا القتالية وتحسين تقنيات التدريبات. وصحيح أننا ننفق إزاء احتمال لتراجع الجهوزية، لكننا لا نزال بعيدين جدا عن ذلك»!

وتبين هذه التصريحات والتقديرات المتضاربة جوهر التكبيك الذي يعتمده الجيش في «معاركه» على الميزانية وعلى صورته أمام الرأي العام الإسرائيلي، راهنا ومستقبلا: فهو يصوّر نفسه متعلما، قويا، فاعلا ومستعدا من جهة، فيما يضع «الأخرون» (السياسيون) عقبات وحواجز أمام استثماره في هذا التعلم، التدريب والاستعداد، من جهة أخرى، حتى أن أية قرارات ميزانياتية «غير صحيحة» قد يتخذونها يمكن أن تقضي إلى نتائج عكسية لا تحمد عقبائها!

التفاهات الأميركية - الإسرائيلية يحظر تحويله إلى أغراض أخرى، ما يعني أنه سيصبّ في خزينه وزارة الدفاع الإسرائيلية، مباشرة، خلال العام الجاري. وفي العجل، تبين الأرقام الرسمية المنشورة أن ميزانية الأمن (الجيش) الفعلية ستزيد عن المبلغ الأصلي المقرر في قانون الميزانية العامة للدولة -أي، المبلغ قبل «قرار التقليصات»؛ وبكلمات أخرى، ليس أن ميزانية الأمن الإسرائيلية لن تتعرض إلى أي تقليص، ولو اسمي فقط، خلال العام الجاري ٢٠١٤، بل إنها ستزاد ببطء مئات الملايين من الشواكل، حتى وإن كان بعضها «زيادات لمرة واحدة»!

زيادة الميزانيات لا توقف حملات التخويف!

الحملة الأخيرة في هذا السياق جاءت من خلال تقرير موسع أعده المراسل العسكري في صحيفة «هارتس»، عاموس هرئيل، ونشرته الصحيفة في نهاية الأسبوع الأخير. بصرف النظر عن التفاصيل العينية الواردة في التقرير، والتي قد يكون بعضها - القليل أو الكثير، لا فرق - صحيحا وحقيقيا، إلا أن الروح العامة والأساسية في التقرير هي الروح نفسها التي يعتمدها الجيش كل مرة، في جميع حملات الضغط التي ينظمها ويمارسها لإحباط أية نوايا لتقليص ميزانيته، بل لدفع الساسة الإسرائيليين إلى إقرار تحويل المزيد من الميزانيات له.

ويعرض التقرير لجملة واسعة من التقليصات التي عمد إليها الجيش، والتي يخطط لإجرائها لاحقا أيضا، سواء في حجم القوى البشرية أو في حجم التدريبات العسكرية التي تجريها الوحدات العسكرية المختلفة، معلنا أنها «أدت، هذه السنة، إلى منن جدي في خطة التدريبات العسكرية في الجيش»!

وحين يُنظر هذا الموضوع، وخاصة في السنوات الأخيرة، فهو يرتكز على تجربة «حرب لبنان الثانية»، التي خاضها الجيش الإسرائيلي مع «حزب الله»، في إطار عدوانه على لبنان صيف العام ٢٠٠٦، والتي اعتبرها الغالبية الساحقة من المعلقين والمحللين العسكريين الإسرائيليين - وليس هم وحدهم فقط - «إخفاقا عسكريا شاملا، وخاصة فيما يتعلق بالقوات البرية».

فمنذ تلك الحرب، في أعقابها وعلى خلفية نتائجها واستنادا إلى التقارير التفصيلية التي وضعتها لجان الفحص والتحقيق الإسرائيلية، يجري التركيز المشدد على ضرورة الاستفادة من دروسها والعمل على إصلاح ما ينبغي إصلاحه من خلال العودة إلى التأهيل والتدريب، سعيا إلى سنّد جزء كبير من الفوجات التي كشفت عنها تلك الحرب، «والتي نجمت، بصورة أساسية، عن التراخي والإهمال في مجال التدريبات العسكرية إبان سنوات الانتفاضة الثانية».

وكانت التقارير المختلفة في وسائل الإعلام الإسرائيلية قد كررت التأكيد، مرارا، على أن الجيش قد «تعلم الدرس من حرب لبنان الثانية» وعاد إلى توظيف جهود كبيرة جدا في مجال التدريبات العسكرية المختلفة، سواء بين الوحدات النظامية أو وحدات الاحتياط، مستفيدا - بوجه أساس - من استحقرار حالة الهدوء الشامل والدائم السائدة، إجمالا، في المناطق الفلسطينية. (لكن هذا المسار قد توقف فعليا منذ نحو سنة»، حسبما يقول تقرير المراسل العسكري في «هارتس»، مضيفا أن «الجيش الإسرائيلي يقلص في التدريبات بصورة جدية خلال العام ٢٠١٤ ويرتجل حلولا شتى في محاولة منه لمنع حصول ضرر وخيم في قدرة الوحدات البرية، سواء النظامية منها أو الاحتياطية». ثم يواصل التقرير منحى التخويف ذاته، إذ يقول: «وإذا لم تطرأ تغييرات جوهرية عميقة خلال السنة القادمة - وهي مسألة لم تحسم بعد - فقد يكون الضرر أكثر جسامة وظهوره في العام ٢٠١٥»!

أما «المسألة التي لم تحسم بعد» هذه، فهي، بطبيعة الحال، ليست خطط الجيش وقيادة أركانها، وإنما قضية الميزانية، على نحو مركزي.

ويستعرض التقرير جملة التقليصات التي أجراها الجيش أو يخطط لإجرائها في المدى المنظور، وفي مقدمتها: تقليص حجم التدريبات العسكرية (بل وفها كليا، تقريبا، في وحدات الاحتياط) خلال النصف الثاني من العام ٢٠١٣، على خلفية ما يسميه «معارك الميزانية» مع وزارة المالية؛ «ويعود إلى التكبير «للزيادات التي حصل عليها الجيش في ميزانيته»، فضلا عن إلغاء التقليصات التي كان مقررا إجرائها، كما فضلناها آنفا، لكنه يضيف: «ورغم

كتب سليم سلامة:

مرة أخرى، تعود إلى واجهة النقاش العام في إسرائيل مسألة «جهوزية الجيش للحرب القادمة»، وهي مسألة يعيدها قادة الجيش إلى صدارة جدول الأعمال العام من حين إلى آخر معتمدين الشكوى والتباكي من أن عدم إمداد الجيش بالميزانيات اللازمة، بل عدم رصد المزيد والمزيد منها، يشكل مسأً خطيراً بقدرة الجيش على إجراء التدريبات اللازمة وعلى التزوّد بالمزيد من التجهيزات والمعدات العسكرية المتطورة، وهو ما يعود بضرر جسيم على مدى جهوزية الجيش للحرب القادمة.

ويلجا الجيش، في مساه هذا، إلى خطاب تخويفي يستهدف إثارة المخاوف المشروقة والواضحة لدى الإسرائيليين عموما من مفبة عدم وجود الجيش، بمختلف وحداته، في أعلى درجات الجهوزية اللازمة لتحقيق الانتصار الكاسح في أية حرب قادمة، على أمل تحويل هذه المخاوف إلى وقود يحرك مكابس الضغط على صناع القرار المعنيين لكي يقرّوا، وينفذوا، رصد المزيد من الميزانيات للجيش، خاصة وأن هؤلاء الأخيرين يريدون، أيضا ومسبقا، تجنب وضعهم في خانة تحمل المسؤولية عن إخفاقات عسكرية محتملة في المستقبل!

والجولة الأخيرة من هذه الحملة التخويفية، والتي تجرى هذه الأيام - وبصرف النظر عن بعض التفاصيل الصحيحة والحقيقية فيها - كانت قد سبقتها جولة أخرى قبل أشهر قليلة، انتهت بقرار اتخذته لجنة المالية التابعة للكنيست، في نهاية كانون الأول الأخير، قضى بزيادة ميزانية الجيش، في خطوة شكلت، عمليا، إلغاء فعليا للتقليص الذي كان مخططا إجراؤه في هذه الميزانية خلال العام الجاري ٢٠١٤. في إطار الميزانية العامة للدولة، بل أكثر من ذلك، جاء قرار لجنة المالية البرلمانية المذكور مناقضا تماما للتصريحات العلنية العديدة التي كانت القيادة الإسرائيلية قد أطلقتها من قبل حول عزمها على إجراء تقليصات جدية في ميزانية «الأمن» أي، الجيش.

ففي أيار الماضي، ٢٠١٣، أعلن وزير المالية، يائير لبيد، والدفاع، موشيه يعالون، عن قرار تقليص ما قيمته ثلاثة مليارات شيكل من ميزانية الأمن خلال العام ٢٠١٤. لكن يعالون، الذي كان شريكا في اتخاذ القرار المذكور وفي الإعلان عنه، سارع إلى عقد اجتماع خاص مع قادة الجيش الإسرائيلي لبحث الموضوع، تمخض عنه بيان عام تضمن «تحذيرا شديدا» من أن «ميزانية الأمن، كما أقرت، لا تتناسب مع احتياجات جهاز الأمن ولا تلبّيها»، مما سيؤدي إلى «مس كبير بالأمن وبيهورية الوحدات العسكرية»!

وفي محاولات واضحة لممارسة الضغط على صناع القرار السياسيين، شرعت قيادة الجيش في «إعداد خطة» لإجراء تقليصات داخلية، سواء في القوى البشرية أو في تدريبات الوحدات العسكرية المختلفة، بما فيها وحدات الاحتياط، وهو ما أثمر فعلا في شهر تشرين الثاني ٢٠١٣، بإعلان الحكومة أن «فائضا بقيمة ٦ مليارات شيكل قد نشأ في الميزانية العامة للدولة» تلاه إعلان رئيس الحكومة، بنيامين نتنياهو، شخصيا، قبوله طلب ажجرة الأمنية «تحويل مبلغ ٢٫٧٥ مليار شيكل من هذا الفائض» سراعاً ما أضيف إليه مبلغ ٤٠ مليون شيكل أخرى في غضون أربعة أشهر ليستقر (مبلغ الزيادة) على ٢٫٧٩ مليار شيكل، وهذا ما أقرته لجنة المالية البرلمانية، كما ذكر.

ولم يكن هذا كل شيء، فقد أقرت لجنة المالية، أيضا، حصول الجيش على زيادات وإضافات أخرى مختلفة، كان من بينها: مليون شيكل «زيادة خاصة لقاء مصرفاتها المخصصة لاستيعاب جنود من الحريديم»، ٣٣٠ مليون شيكل مقابل إخلاء معسكرات للجيش في مركز البلاد لإقامة أحياء سكنية مكانها، ١٨٠ مليون شيكل «لاحتياجات مختلفة» تتعلق، أساسا، بأجهزة استخباراتية من خارج الجيش.

وهكذا، يبلغ إجمالي الميزانية المرصودة لوزارة الدفاع (الجيش) فعليا خلال العام ٢٠١٤، نحو ٥٢٫٢ مليار شيكل على الأقل، من دون المعونة العسكرية الأميركية التي تصبّ في ميزانية الجيش مباشرة. ومن «حسن حظ» الجيش أن هذه المعونة ستكون، هذا العام، أكبر مما كان مخططا سلفا؛ فقد تراكم فائض بمبلغ ١٫٨٢ مليار شيكل منها منذ العام ٢٠١٢ (بسبب تأجيل وإلغاء بعض صفقات «شراء» العتاد العسكري من الولايات المتحدة)، وهو مبلغ تقضي

متابعات

باحث أميركي في العلاقات الدولية:

على أميركا اشتراط المساعدات لإسرائيل بوقف الاستيطان وإجراء مفاوضات جدية!

في الوقت الذي تسود فيه أزمة جدية في المفاوضات بين الفلسطينيين والإسرائيليين، قد يكون مفيدا قراءة ما يقوله أستاذ العلاقات الدولية في جامعة هارفارد الأميركية المرموقة، البروفسور ستيفن وولت، حول العلاقة المميزة بين الولايات المتحدة وإسرائيل.

وتأتي أقوال وولت في مقابلة أجرتها معه صحيفة «هآرتس» ونشرتها يوم الجمعة الماضي، على خلفية الكتاب الذي ألفه سبوعية مع زميله البروفسور جون ميرشهايمر من جامعة شيكاغو، الذي صدر في نهاية العام ٢٠٠٧، بعنوان «اللوبي الإسرائيلي والسياسة الخارجية الأميركية».

ووفقا للكتاب فإنه ينشط في الولايات المتحدة لوبي إسرائيلي متعدد الأذرع وبالغ القوة ولديه تأثير حاسم على إدارة السياسة الخارجية الأميركية.

وقال وولت للصحيفة الإسرائيلية «لم ندع (في الكتاب) أن اللوبي الإسرائيلي مسؤول وحده عن الحرب، ونحن ندعي حقا أنه بدونه ما كانت ستنتشب» وأن أمورا أخرى ساهمت في اتخاذ إدارة الرئيس الأميركي جورج بوش قرار شن الحرب على العراق، وبينها هجمات ١١ أيلول العام ٢٠٠١ ونجاح الجيش الأميركي في الحرب على أفغانستان.

وأضاف وولت أن بنيامين نتنياهو، رئيس حكومة إسرائيل الحالي، جاء إلى واشنطن في ربيع العام ٢٠٠٢، ولم يكن يتولى منصبا رسميا لكنه كان رئيس حكومة سابق، وتحدث أمام الكونغرس عن الحاجة إلى المس بالرئيس العراقي في حينه، صدام حسين. ولفت وولت إلى أن الرئيس الإسرائيلي الحالي، شمعون بيريس، ورئيس الحكومة الإسرائيلية الأسبق، إيهود باراك، كتبا مقالات في الصحافة الأميركية «مؤيدة للحرب» على العراق.

وقال وولت إنه لم يتمكن من العثور على أدلة تدعم الادعاء، الذي أخذ يتردد مؤخرا، بأن رئيس الحكومة الإسرائيلية في حينه، أريئيل شارون، حذر بوش من التطور في العراق، وأنه «وثقنا جيدا حقيقة أن إيباك اللوبي الإسرائيلي دفع بصورة هائلة نحو الحرب. ومديرها العام، هوارد كور، تفاخر بذلك، ولجنة الرؤساء [للمنظمات اليهودية الأميركية] نشرت بيان دعم بالخطوة ضد صدام».

وأضاف وولت أنه من خلال كتابه تم توضيح سبب العلاقات المميزة بين الولايات المتحدة وإسرائيل، والتي تختلف عن علاقات الولايات المتحدة مع أية دولة أخرى في العالم، بحيث لا يجرؤ أي سياسي أميركي على انتقاد هذه العلاقة. وفي رده على سؤال بأن السياسيين الأميركيين لا ينتقدون بريطانيا وفرنسا، قال وولت وإنما لا تعطي بريطانيا وفرنسا ثلثة مليارات دولار [مساعدات أميركية سنوية لإسرائيل]، كما أنه لا يوجد أشخاص يتسببون بدخول طائرات في ناطحات سحب بسببها، مشيرا إلى أن «معظم الباحثين يعتقدون أن الاهتمام بفلسطين هو عامل أساسي بالنسبة لبن لادن. إنه ليس العامل الوحيد لكنه المركزي».

أوباما خيب أمل نفسه!

تطرق وولت إلى الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني، وقال إنه منذ ولاية الرئيس الأميركي ليندون جونسون، فإن «جميع الرؤساء الأميركيين قالوا إن المستوطنات ليست قانونية أو على الأقل أنها أمر ليس جيدا أبدا، ويجب وقفها. وعمليا لم يحاول أي رئيس أميركي بصورة جدية وقف المستوطنات. أليس غريبا أن الدولة الأقوى في العالم تتعامل مع حليفة، وفي الحقيقة هي حليفة صغيرة جدا، ولكن لا تمارس ضغوطا عليها أبدا لكي تنفذ ما تريد أميركا أن تنفذه؟».

ويرى وولت أنه في المستقبل سينظر المؤرخون إلى اتفاقيات أوسلو وإدارة بيير كلينتون على أنها «فرصة كبيرة أهدرت». واعتبر أن إسرائيل انصرت في الصراع مع الفلسطينيين وأنه «عندما اعترف الفلسطينيون بحق إسرائيل في الوجود، فإنهم اعترفوا عمليا بانتصارها. لكن إسرائيل لم تنفذ وصية ونستون تشرتشل بشأن الكرم بعد الفوز، ولذلك فإنها اقترحت عليهم نوعا من الدويلة الصغيرة، التي لا يمكن للقيادة الفلسطينية تسويقها في الرأي العام الفلسطيني».

وحمل وولت إسرائيل مسؤولية فشل مفاوضات كامب ديفيد، في العام ٢٠٠٠، بنسبة ٤٠٪؛ كما حمل الولايات المتحدة مسؤولية الفشل بنسبة ٤٠٪ بينما يتحمل الفلسطينيون الفشل بنسبة ٢٠٪. وأوضح أن الفلسطينيين هم الجانب الضعيف وليس الكثير مما يمكنهم التنازل عنه». وأضاف أن الفلسطينيين ارتكبوا أخطاء بلا شك، وحتى أنهم ارتكبوا جرائم، لكن ينبغي أن نتذكر السياق، وهو أن إسرائيل أيضا لم تف بتعهداتها، وأوضح أن «قتل المواطنين الأبرياء هو أمر سيء». والنقطة هي فهم سبب حدوث هذا الأمر».

ويدعو وولت إلى إنهاء العلاقات المتميزة بين الولايات المتحدة وإسرائيل، وقال إن الرئيس الأميركي، باراك أوباما، خيب أمه الكنتني باعتقد أنه خيب أمل نفسه بالأساس. فقد قال أوباما لدى توليه المنصب إن هدفه تحقيق حل الدولتين، سوية مع الانسحاب من العراق. وهو يريد تقليص الاهتمام الذي تخصصه الإدارة للشرق الأوسط. لكنه فشل تماما. فهو لم يدفغ إقامة الدولتين، كما أن نتائج الانسحاب من العراق لا تسره بالتأكيد. وبعد ذلك جاء الربيع العربي، والشرق الأوسط سلب من أوباما مرة أخرى كحيات هائلة من الوقت والاهتمام».

وحول الأزمة في العلاقات بين الإدارة الأميركية والحكومة الإسرائيلية، فيما يتعلق بحل الصراع والموضوع الإيراني وقضايا أخرى، قال وولت إنه «لا يمكن هنا أن يوجد احتكاك غير عادي بين إسرائيل والولايات المتحدة خلال ولاية أوباما... إلا أنني اعتقد أن الإدارة لم تخصص تفكيرا كافيا لبلورة إستراتيجية شاملة، وإذا نظرنا إلى الوراء وإلى العام ٢٠٠٩، عندما سافر أوباما لإلقاء خطاب في القاهرة وبدأ يمارس ضغوطا على نتنياهو، فإنني لا أعتقد أن الإدارة سألت نفسها ماذا ستفعل إذا تحصن نتنياهو في موقفه وقال لا، وهذا ما حدث بالضبط. لم تكن لديها خطة بديلة، وهي بدأت بدفع ثمن سياسي في أميركا. وعندما قرر أوباما أن هذا الموضوع ليس مهما كثيرا بالنسبة له وأنه الموضوع السائب أو الثامن في سلم أولوياته، ولكن إذا كان هذا هو الوضع، فلماذا يتم البدء أصلا» في المفاوضات الحالية بين الفلسطينيين وإسرائيل.

وتابع وولت «اعتقد أن الأشخاص من حول أوباما عانوا من إفراط في الثقة بالذات فيما يتعلق بقدرتهم على فرض أداء آخر على إسرائيل، وربما أن أشخاصا مثل رام غومانويل (رئيس طاقم البيت الأبيض السابق) بالغوا في تقدير قدرتهم على التأثير. ومنذ فترة بوش [الأب] وشامير (رئيس حكومة إسرائيل الأسبق إسحق شامير] توجد فرضية أساسية بأنه هم رئيس حكومة إسرائيل الحافظ على علاقات جيدة مع الرئيس الأميركي، ولكن حتى لو كان هذا صحيحا قبل ٢٠ و٣٠ عاما، فإنه ليست وثاقا فمن أنه صحيح اليوم، والحقيقة هي أن نتنياهو أصبح أكثر شعبية كلما اصطم مع أوباما. والاعتقاد أنه بإمكانك ممارسة ضغوط عليه وأن هذا الأمر سيسبب عدم ارتياح له، كان اعتقادا غير صحيح».

وقال وولت إنه في حالة كهذه، يجب على الولايات المتحدة أن تسترط المساعدة الأميركية لإسرائيل بوقف البناء في المستوطنات، وبمواقفة إسرائيل على إجراء مفاوضات مع الفلسطينيين، قبل أن يصعب الوقت متأخرا جدا».



قصف إسرائيلي لمواقع مدنية خلال الحرب على غزة

إعداد: بلال ضاهر



قصف إسرائيلي لمواقع مدنية خلال الحرب على غزة

مواقف إسرائيلية حول التعامل مع المدنيين خلال الحرب - ما بين «حصانة المدنيين» و«حصانة الجنود»!

مسؤولية شخصية المظالم التي تسببوا بها، وهذا الأمر في صلب الكود الذي أسميه «العدالة في حروب غير تناسبية»، رغم ذلك شدد بنباجي على أنه «مسموح للمحارب من أجل الحرية إلحاق الأذى بمبنى تتواجد فيه مؤسسة عامة، لكن يحظر إلحاق الأذى بموظفيها بصورة متعمدة».

مدنيون - محاربون!

انتقد المحاضر في قسم الفلسفة في جامعة تل أبيب، البروفسور أسا كاشير، واضع الكود الأخلاقي» للجيش الإسرائيلي، زوهر وبنباجي، «المنشغلين في محاولة فهم نظرية الحرب العادلة والقانون الدولي الذي يستند إلى نظرية الحرب العادلة ويحاولان تبريرها»، مشيرا إلى أنه «ينطلق من نظرة معينة أخلاقية ومن اختبار نظرية الحرب العادلة والقانون الدولي، في الناخيتين الإيجابية والسلبية». وعبر كاشير عن تأييده لقتل مدنيين باعاء أنهم يعرقلون عمل الجيش الإسرائيلي.

واعتبر كاشير الذي مثل، عمليا، في اليوم الدراسي النظرية الحربية للجيش الإسرائيلي، أن «سلم قيم العدو، أي عدو، ليس جزءا من الاعتبارات الدفاعية أمامه. ولا توجد أهمية لآراء العدو علينا أو على نفسه. والنقطة الأهم هي ما هو مستعد للقيام به ضدنا، وعندنا ندافع عن أنفسنا كما يجب. ومن الجائز أن آراءه وقيمه مختلفة بالمطلق عن قيمنا. وسنحاربه عندما يهاجم وندافع عن أنفسنا أمامه من دون أي اعتبار لقيمه، وإنما فقط للمخاطر التي يشكها».

وأضاف أن «الأمر الذي ينظري هو الفضيحة الكبرى للقانون الدولي ولنظرية الحرب العادلة هو التعامل مع الجنود. وقد انشغل زميلي بالسؤال لماذا مسموح قتل الجنود. وإجابتهما، رغم احترامنا لهما، لم تكن متقنة البتة». وقال كاشير إن هناك ظاهرة تسمى «المجموعة السكانية الثالثة»، وهي «على سبيل المثال، خلال عمليات الجيش الإسرائيلي في منطقة غزة، يمكن مشاهدة تجمع شبان على أسطح بيوت معينة وقيامهم بحركات مشيئة، من أجل أن تصور الطائرة بدون طيار رد فعلهم تجاه الجيش الإسرائيلي الأسطح من أجل القيام بفعل خلال عملية هجومية إسرائيلية ضد أهداف معادية».

وتابع كاشير أن «أمرًا مشابهًا يمكن أن يحدث عندما يحيط جمهور من نوع نفسه بيثا تريد قوة من الجيش الإسرائيلي أن تخرج منه مطلوبًا منشغلا في تنفيذ عملية عادية متدرجة، أي شخص يوجد واجب فوري لصدّه. والمبنى الذي يتجمع حوله الأشخاص هو مبنى يطلقون النيران من داخله أيضا. وإن لم يكن في هذه اللحظة فبعد قليل، لأنه توجد فيه وسائل إطلاق صواريخ وأشخاص هذه هي نيتهم، وعندما يطلقون فإن الضرر سيكون كبيرا جدا».

وأضاف أن «أفراد «المجموعة السكانية الثالثة» هذه يبدون كمدنيين وليس كمحاربين. وإلحاق الأذى بهم سيبدو إلحاق الأذى بالمجال المدني، سواء بشكل مباشر أو كضرب غير مقصود. وثمة من يعرض إلحاق الأذى هذا على أنه ممنوع أو مبالغ فيه بواسطة الإعلام». ويعتبر كاشير على شن هجمات كهذه لأنه ليس لديه أية إمكانية لمهاجمة ونحن نعمل على هذا النحو في معظم الحالات. الجانب الأول، التحذير. فأفراد المجموعة السكانية الثالثة لا يعتقدون أنهم هدف للهجوم، وكل ما يريدونه هو لعب دور المدنيين. ولذلك هم يصعدون إلى أسطح المبنى، لكي يكونوا مدنيين وربما يلحق بهم الأذى وعندها سنخفق، أو ربما نخسر في معركة إعلامية. وربما لن يلحق بهم الأذى لأننا لا نريد ذلك، وعندها سنخسر المعركة العسكرية».

وأضاف أن «الجانب الآخر هو التناسبية. وأفراد المجموعة السكانية الثالثة يعرقلون الجيش بشكل متعمد ونشط ومباشر، وهم بمثابة حقل ألغام حول منشأة يطلقون منها النار طوال الوقت، أو مثل سلاح مضاد للطائرات حول منشأة ما. وفي المعادلة التناسبية هم محاربون، وهم ليسوا ضررا عرضيا. وهم يعرقلون عمل الجيش في الدفاع عن مواطنيه. لذلك هم محاربون وليسوا مدنيين وإلحاق الأذى بهم ليس ضررا عرضيا وإنما إلحاق أذى بمحاربين».

وتابع كاشير أن «الجانب الثالث هو تشكيل خطر على الجنود الإسرائيلييين. وبالإمكان إرسال الجنود من أجل محاولة طرد أفراد المجموعة السكانية الثالثة من سطح المبنى. وهذا يعني تشكيل خطر عليهم بكافة المخاطر المحدقة بهم، ولكن أكثر مما ينبغي، وربما يطلق النار عليهم وتفجير ألغام وربما ظفهم. ولا أرى أية حجة أخلاقية في العالم ترغمنا على تشكيل خطر على حياة جنودنا من أجل إنزال أشخاص عن السطح يتكروون كمدنيين، وهم عمليا يعرقلون عملنا في القتال دفاعا عن مواطنينا».

أنها عادلة وضرورية. وبذلك هم يخاطرون بأنفسهم، وإذا حافظوا على طهارة السلاح، فإنهم يشكلون خطرا على السكان المدنيين أيضا وخصوصا خلال القتال في منطقة مأهولة ومكتظة. وفي هذا السياق السؤال ليس كما يصوغونه أحيانا، هل يجب على الجنود المخاطرة من أجل الحفاظ على حياة المدنيين، وإنما يجب أن يكون بصورة مباشرة، أي هل مسموح للجنود تشكيل خطر على المدنيين من أجل زيادة أمنهم هم؟» معتبرا أن «التوازن بين الأمرين هو المفتاح».

استهداف المدنيين في حروب غير تناسبية

رأى المحاضر في كلية الحقوق في جامعة تل أبيب، البروفسور إسحاق بنباجي، أن حصانة المدنيين هو المبدأ الأساس لكود «العدالة في القتال»، الذي يوضح للجنود ما هو مسموح وما هو ممنوع تنفيذه في الحرب، ويمنع إلحاق أي أذى متعمد بالمدنيين، حتى في حال كان إلحاق الأذى من شأنه أن يؤدي إلى تفوق عسكري كبير. لكن في حروب الاستقلال غير التناسبية يصبح هذا المبدأ إشكاليا. فهذه الحروب تدور بين جانبيين يكون الفرق بين قوتيهما العسكرية كبيرا وبارزا، ولذلك فإن المحاربين في الجانب الضعيف يتخيفون بين السكان المدنيين. ولا توجد جبهة ولا زي عسكري في هذا النوع من الحروب».

وأضاف بنباجي أنه بموجب «التفسير المعياري» فإن «المدنيين قد يكونون مسؤولين عن حروب غير عادلة ليس أقل، وأحيانا أكثر من الجنود الذين يحاربون فيها، ومثال على ذلك، سياسيون تدفع سياستهم بانتهاج حرب غير عادلة أو يتسببون باستمرارها، ومدنيون يؤيدون هؤلاء السياسيين، وموظفو وزارة الدفاع ووزارة المالية المنشغلون في الإدارة المدنية المالية للحرب». ورغم ذلك فإنه بموجب «التفسير المعياري» يحظر إلحاق الأذى بالمدنيين تحت أي شرط تقريبا.

من جهة أخرى أشار بنباجي إلى أن «التفسير البديل» لمبدأ حصانة المدنيين هو التفسير المتوافق عليه، ويقضي «بتجاهل الحقائق حيال المسؤولية الشخصية والمسؤولية الأخلاقية». وأشار في هذا السياق إلى أن «المدنيين يتمتعون بحصانة من هجمات مباشرة بصورة عامة وشاملة من دون وجود علاقة لمدى تأييدهم للحرب ومدى مسؤوليتهم عن نشوبها وإدارتها». وأشار بنباجي إلى الادعاء بأن التمييز بين المدنيين والجنود في الحرب يفغن حق شعوب تناضل من أجل استقلالها القومي ويتطرق إلى ثلاثة عناصر «الحصانة المدنية، العنصر الأول هو أنه «من السهل تخيل أوضاع يكون فيها واجبا على المحاربين ارتداء زي عسكري، الأمر الذي يصعب كثيرا على التمويه الناجع لمحاربي الحرية. وفي هذه الحالات يقيّد مبدأ «الحصانة المدنية» بشكل كبير حرية تنقل ونشاط الجانب الأضعف عسكريا. وانصياعهم لهذا المبدأ يجعلهم أهدافا سهلة ويمهد الطريق لعزيمتهم».

ويتطرق العنصر الثاني إلى السماح بإلحاق الأذى بالمدنيين بصورة غير مباشرة، الأمر الذي يوازن ويزيد من قوة الجانب الضعيف. ويقدم الجانب الضعيف على شن هجمات كهذه لأنه ليس لديه أية إمكانية لمهاجمة أهداف عسكرية.

والعنصر الثالث يتعلق بحالات لا توجد فيها لدى الجانب الضعيف أية إمكانية لإلحاق الأذى بأهداف عسكرية، ولكن لديه قدرة ما على إلحاق الأذى بأهداف مدنية. ورغم أن احتمالات الجانب الضعيف بأن ينتصر على دولة ذات سيادة ولديها جيش نظامي ضئيلة.

وقال بنباجي إنه «على سبيل المثال، فإن مواطني دولة محتلة يتمتعون من ازدهار اقتصادي وشعور بالأمن والاستقرار هو من الشروط الأساسية لهذا الازدهار. وترتيبات القتال التي تسمح بالمس بهذا الشعور بإمكانها أن تضعف كثيرا الجانب القوي في الصراع، وزيادة احتمالات الجانب الضعيف في الانتصار أو فرض تسوية وإحداث تغيير. وفي أوضاع كهذه ، يحظر إلحاق الأذى بالمدنيين يلغي عمليا احتمالات الجانب الضعيف بالانتصار، حيث يكون توازن القوى عندها يميل بشكل أكيد لصالح الجانب القوي».

وأضاف بنباجي أنه «مسموح للمحاربين من أجل الحرية، في ظروف معينة، تشويش الحياة العادية في دولة الاحتلال من أجل تقويض الدعم للاحتلال، بواسطة إلحاق أي متعمد بالجانب المدني وبالجزر العام لحياته. وفي ظروف متطرفة مسموح لهم تفجير مؤسسات حكومية، هدم جسور وإلحاق أضرار بشعور رئيسية، وهذا بالطبع انتهاك لمبدأ «الحصانة المدنية»، لكن مسموح به لأن هذا المبدأ يفترق للملاصحة الأخلاقية في ظروف انعدام المساواة المتطرفة في توازن القوى».

رغم ذلك، يشير بنباجي إلى أنه «يتعين على المحاربين من أجل الحرية التعامل مع المدنيين في الصراعات العسكرية على أنهم أبرياء من

يدور نقاش داخل إسرائيل، بين فلاسفة وخبراء قانون ومؤرخين وغيرهم من المثقفين والأكاديميين، حول التعامل مع المدنيين، بصورة عامة وليس في إسرائيل فقط. خلال الحروب. أو بكلمات أخرى محددة أكثر، كيف يجب على إسرائيل وجيشها التعامل مع المدنيين في الجانب الآخر، الفلسطيني واللبناني وغيرهما. في أثناء الحرب».

وقد تناول هذا الموضوع عدد شهر نيسان الجاري من دورية جيش وإستراتيجيا»، التي تصدر عن معهد أبحاث الأمن القومي» في جامعة تل أبيب، وتضمنت محاضرات القيت في يوم دراسي نظمه المعهد واللجنة الدولية للصليب الأحمر.

وسيمت التطرق في السطور المقبلة إلى ثلاث محاضرات حول التعامل مع المدنيين في جانب «العدو». ويرى المحاضر الأول أنه ليس مقبولا أن يسمح للجنود بتشكيل خطر على المدنيين في الجانب الآخر من أجل منع تعريض الجنود للخطر؛ ويتحدث المحاضر الثاني عن وضعية المدنيين في الحرب غير التناسبية؛ ويعتبر الثالث أنه يجب توفير الحماية المطلقة للجنود من المدنيين، عندما يحضرون، مثلا، إلى بيت في الضفة الغربية لاعتقال ناشط فلسطيني.

التوازن بين حماية المدنيين والجنود

عزف رئيس القسم الفلسفة في جامعة بار إيلان، البروفسور نوعام زوهر، في محاضرتّه، المقاتل بالقول إن «كل من ينتمي إلى التنظيم القتالي، في حالة الجيوش النظامية، أو باختصار، كل من يرتدي الزي العسكري هو جزء من هذا التنظيم. وهو يمكن من تفعيله، ويشترك في إطلاق النيران، ولذلك فإنه جزء من التهديد ومسموح العمل ضده بصورة شرعية من أجل الدفاع عن النفس. وبالطبع، فإن دفاع الجنود عن النفس هو ليس دفاعا عن حياتهم فقط، وإنما هو أيضا دفاع عن المجموعة والوجود السيادي للأمة التي يحاربون دفاعا عنها».

وأضاف زوهر أنه «من المفيد التفريق بين حرب تنظييمات الأنصار والتنظييمات الإرهابية. والمشارك بينهما هو أنهما ينشطان كقوات غير نظامية. والفرق بينهما هو أن تنظييمات الأنصار، من حيث تعريفها الكلاسيكي، هي نشاط لقوات غير نظامية ضد محاربين، بينما الإرهاب هو نشاط ضد غير محاربين. وإذا ما توخينا الدقة، فإن الإرهاب يمكن أن تمارسه قوات نظامية أيضا... والإرهاب هو هجوم متعمد ضد المدنيين. وهناك تعريفات وشروط أخرى لتعريف عملية إرهابية، لكن هذا هو لب الموضوع». وأشار زوهر إلى أن الحكومة ووسائل الإعلام في إسرائيل يشوه وصف المحاربين الفلسطينيين عندما تصف جميعهم بأنهم «مخربون»، وقال إنه لدى استخدام مصطلح «غير المحاربين» في سياق القتال داخل منطقة مكتظة بالسكان فإننا نتعامل مع القتال ضد منظمات أنصار، وفي السياق الإسرائيلي فإن الجهات التي نعمل ضدها هي محاربو أنصار وفي أحيان متقاربة ضد إرهابيين. غير أن المصطلح الإعلامي والحكومي الإسرائيلي «مخربين» يشوه ذلك، عندما يطلق على أولئك الذين ينشطون بصورة عينية أو محدودة ضد جنود الجيش الإسرائيلي فقط وعلى أولئك الذين يخفدون عمليات عدائية ضد أهداف مدنية يسمون مخربين، وهذا تشويه للخطاب العام».

وأردف أن «هؤلاء أفراد تنظييمات أنصار وإرهابيين يحاربون ضد جنودنا. وهم الأشخاص نفسهم في كثير من الأحيان، ولكن ليس دائما. وعندما يحاربون ضد غير المحاربين فإنهم ينشطون ضد سكان مدنيين، وعندما يفعلون ذلك فإنهم إرهابيون. وفي هذا السياق يصعب السؤال من هم الذين يسمون «محاربين» معقدا، خاصة عندما لا يرتدون زيا عسكريا، وأنا أتفق مع البروفسور [إسحاق] بنباجي بأن المطب بأن يرتدوا زيا عسكريا هو غير واقعي لأسباب كثيرة».

وتساءل زوهر «من في الجانب الآخر نعرفه كـ 'محارب' أو 'غير محارب'؟» وأجاب أنه «يوجد هنا المصطلح الذي كانت إسرائيل طبيعية على ما يبدو في تعريفه، وهو 'الضالعون' أو 'غير الضالعين' [في القتال] أي أنه لا يمكن القول إن شخصا ما لديه رتبة معينة أو يرتدي زيا عسكريا ويحمل بطاقة انتماء لمنظمة محاربة، ولكن في جميع الأحوال هو ضالع عمليا. وهو يعد قنابل أو يجند أشخاصا لكي يطلقوا الصواريخ على مدنيين أو جنود، وهو ضالع بالتأكيد، وبهذا المفهوم كان التصحيح مطلوبا بما لا يدور الحديث عن 'محارب' مثل الحالة التي يقف فيها أمامنا جيش نظامي وإنما يدور الحديث عن 'ضالعين'».

وعبر زوهر عن معارضته الشديدة لإمكانية المس بالمدنيين خلال عملية عسكرية وحتى لو تم ذلك بصورة غير متعمدة أو من أجل حماية الجنود. وشدد في هذا السياق على أنه «عندما يخرج الجنود لعملية عسكرية مبررة، فإنهم يوافقون مسبقا على تحمل خطر معين مقرون بتنفيذ العملية، رغم

بحث جدي حول «مصادر تمويل ومدخولات السلطات المحلية العربية»:

انعدام المناطق الصناعية المتطورة السبب الأساس في الضائقة الاقتصادية!

*** (لكن مسألة المنشآت والمناطق المدرة للأرنونا المرتفعة ليست مسألة قائمة**

بذاتها، بل هي جزء عضوي من نهج التمييز البنيوي في السياسة الرسمية وهو،

تحديدا، ما يفسر تردي الوضع الاقتصادي العام في السلطات المحلية العربية)!*

«مصادر تمويل ومدخولات السلطات المحلية العربية»:

يقول أحد الادعاءات الشائعة جدا بين الأوساط السياسية الرسمية الإسرائيلي، الموظفين الحكوميين وقطاع واسع من الجمهور الإسرائيلي، إن الوضع الاقتصادي المتردي الذي تعاني منه السلطات المحلية في القرى والمدن العربية في داخل إسرائيل ناجم، في الأساس، عن أن عددا كبيرا من المواطنين في هذه القرى والمدن لا يدفعون لهذه السلطات المحلية مستحقاتهم عن الضرائب البلدية (الأرنونا)، سواء على الدور السكنية أو على البنايات الصناعية والتجارية.

لكن البحث الجدي الذي أجري مؤخرا بالتعاون بين جمعية «سيكوي» (الجمعية لدعم المساواة المدنية) ومركز «إنجاز» (المركز المهني لتطوير الحكم المحلي للسلطات المحلية العربية) يحدض هذا الادعاء، جملة وتفصيلا، بل ينسفه من أساسه.

وكانت جمعية «سيكوي» ومركز «إنجاز» قد عقدا، في أواخر شهر آذار الماضي، مؤتمرا خاصا في مدينة الناصرة جرى خلاله عرض نتائج البحث الذي حمل عنوان: «مصادر تمويل ومدخولات السلطات المحلية العربية».

جباية «الأرنونا» لا تحل المشكلة!

يؤكد البحث أنه حتى لو قامت السلطات المحلية العربية بجباية ما نسبته ١٠٠ بالمئة من ضريبة «الأرنونا» المستحقة على المباني السكنية التابعة للمواطنين القاطنين في مناطق نفوذها، فهذا لن يسعفها ولا يمكنها من تقديم الخدمات البلدية المطلوبة، من حيث الحجم ومن حيث المستوى، للسكان، مقارنة بالسلطات المحلية اليهودية في إسرائيل.

ويتجسد العائق المركزي الذي يعترض طريق السلطات المحلية العربية ويحول دون تطويرها اقتصاديا في الغياب، شبه الكلي تماما، لأيئة منشآت صناعية، بنائيات ومنتشات حكومية ومؤسسات جماهيرية عامة، فحين تقتصر مدخولات السلطة المحلية على ضريبة «الأرنونا» عن المباني السكنية فقط، من دون أن ترافقها أية مدخولات من الضريبة ذاتها على مصالغ تجارية ومنشآت صناعية ومؤسسات عامة، فمعنى ذلك - بالضرورة - أن مدخولات السلطة المحلية تهبط بصورة حادة جدا، ففي نهاية المطاف، المبالغ الأكبر من الأموال التي تجبى لقاء ضريبة «الأرنونا» وتدخل إلى خزينة السلطة المحلية هي تلك التي تدفعها المصانع، التي تحتل مساحات واسعة جدا، والمصالح التجارية والمنشآت العامة، المطارات والموانئ، محطات الطاقة وغيرها، وليس تلك التي يدفعها المواطنون عن بنائيات سكنية.

ويسجل البحث، مثلا، أن حصة السلطات المحلية العربية لا تتجاوز نسبة ٠٫٠ بالمئة من مجمل ما تدفعه الحكومة الإسرائيلية ضريبة «أرنونا» عن منشآتها ومكاتبها المختلفة للسلطات المحلية التي تقوم هذه المنشآت والمكاتب بنطاق نفوذها، ناهيك عن أن ١٫١ بالمئة فقط من منشآت البنى الأساسية الحكومية موجودة في قرى ومدن عربية وإن ٤٫٢ بالمئة فقط من المناطق الصناعية في إسرائيل موجودة في قرى ومدن عربية.

ويقول التقرير إنه حتى لو بلغت جباية ضريبة «الأرنونا» عن المباني السكنية في القرى العربية حدھا الأعلى الممكن نظريا (لكن غير الممكن فعليا في أي مكان في العالم!)، أي نسبة ١٠٠ بالمئة، فمعنى ذلك، في الترجمة العملية، أن السلطة المحلية المتوسطة ستحصل على ٨٠٩ شواكل، بالمعدل، عن كل مواطن، أما في الوسط اليهودي، فستحصل السلطة المحلية المتوسطة، في مثل هذه الحالة، على ما معدله ١٢١٧ شكيل للمواطن الفرد.

ويبين الفحص المقارن، أيضا، أنه في حال جباية ١٠٠ بالمئة من «الأرنونا» عن المباني غير السكنية (عامة، تجارية وصناعية) فستحصل السلطة العربية المتوسطة على ٢٥١ شكيل للفرد، بينما ستحصل السلطة اليهودية على ٤٢٦ شكيل للفرد - أي، ما يعادل ١٫٥ ضعفا!

وفي هذا السياق، يجدر التذكير بأن رؤساء السلطات المحلية العربية، ومن خلال لجنتهم القطرية، لم يتوقفوا يوما عن طرح هذه القضية على طاولة البحث لدى السورارات الحكومية المختلفة، بل تطرق إليها مراقب الدولة، أيضا، في أكثر من واحد من تقاريره السنوية، انعدام العائدات من ضريبة «الأرنونا» عن مناطق صناعية ومنشآت حكومية وعامة.

مناطق صناعية على أرض عربية-

الضرائب للسلطات اليهودية!

ووحد البحث أنه لو تم توزيع المنشآت التي تجبى عنها ضريبة أرنونا تجاريا بصورة متساوية بين السلطات المحلية العربية واليهودية لازدادت مدخولات السلطات المحلية العربية منها بمبلغ يصل إلى ٨٣٣ مليون شكيل في السنة، لكن المنشآت المختلفة التي تدرّ ضرائب أرنونا تجاريا - مناطق صناعية، مناطق تجارية، منشآت خدماتية عامة، مصارف، منشآت بنى تحتية مختلفة - موجودة، جميعها، ضمن مناطق نفوذ البلديات والمدن اليهودية، رغم أن العديد منها مقام على أراض عربية، تابعة للبلدات العربية أو تمت مصادرتها من أصحابها العرب.

ومن المعروف أن القرى والمدن العربية تفتقر إلى أية مناطق صناعية واسعة ومتطورة، وبعضها يفتقر إلى أية منطقة صناعية على الإطلاق. وإن وجدت، فهي - في أغلب الأحيان - مناطق محدودة جغرافيا وتعاني من فوضى تنظيمية وتخطيطية، فضلا عن افتقارها إلى المقومات الأساسية لوجود صناعة حقيقية، وعلى رأسها البنى التحتية الأساسية.

ويبين البحث أن ٣ - ٢ ٪ فقط من مجمل المناطق الصناعية القائمة في دولة إسرائيل اليوم تابعة لسلطات محلية عربية، على الرغم من أن السكان في تلك القرى والمدن العربية يشكلون أكثر من ١٣ ٪ من مجموع السكان في الدولة. أما مساحات «الأرنونا» التجارية في تلك القرى والمدن، قياسا لعدد السكان فيها، فهي أقل من ٥٠ ٪ مما هي عليه في البلديات القائمة من ضريبة «الأرنونا» مساحات «الأرنونا»

الصناعية للفرد هي أقل بنسبة ٩١ ٪، ويبلغ متوسط دخل الفرد الواحد في نطاق السلطات المحلية العربية من عائدات «الأرنونا» ما نسبته ٦٧ ٪ من متوسط دخل الفرد في نطاق السلطات المحلية اليهودية. وفي العديد من الحالات، أقامت الدولة مناطق صناعية واسعة ومتطورة جدا على تخوم قرى ومدن عربية، في شمال البلاد وجنوبها، لكنها قامت بإلحاقها، من الناحية التنظيمية، ببلدات يهودية مجاورة (حتى لو كانت بعيدة عنها جغرافيا، وحتى لو يكن ثمة تواصل جغرافي يربطها مع المنطقة الصناعية) تستفيد السلطات المحلية فيها من عائدات ضريبة «الأرنونا» المستحقة عنها، وهي بمبالغ طائلة جدا.

وتمثل المنطقة الصناعية «تريديون» المحاذية لمدينة سخنين في الطوف النموذج الأبرز لهذه السياسة وتطبيقاتها الفعلية. فعلى الرغم من التصاق المنطقة الصناعية ببيوت المواطنين في مدينة سخنين (والأرض المقامة عليها هذه المنطقة الصناعية هي، في الأصل، أرض تابعة لأهالي سخنين قامت السلطات الإسرائيلية بمصادرتها)، إلا إن جميع عائدات الضرائب عن المنشآت والمباني الضخمة جدا والواسعة جدا التي تشملها هذه المنطقة الصناعية هي من نصيب «المجلس الإقليمي مسجاف»، الذي يتولى مسؤولية الحكم المحلي في عدد من البلدات اليهودية الصغيرة المتناثرة على أراضي المواطنين العرب في المنطقة!

والكلام نفسه، أيضا، يمكن أن يقال عن المنطقة الصناعية «أفيك» الواقعة بين مدينة كفر قاسم العربية ومدينة «راس العين» (روش هعاين) اليهودية، حيث تحصل الأخيرة على جميع عائدات ضرائب «الأرنونا» المستحقة عن المباني في تلك المنطقة الصناعية الواسعة جدا، وهي الحال، أيضا، بالنسبة للمنطقة الواسعة التي تشمل بنائيات حكومة ووزارية عديدة ومختلفة تقع بين مدينتي الناصرة العربية ونسبريت عيليت اليهودية، وتحتضن هذه الأخيرة على جميع العائدات من الضريبة البلدية المستحقة.

ومثال بارز آخر، أيضا، عن التوزيع غير العادل للمناطق الصناعية هو المنطقة الصناعية «تسيبوريث» المقامة على أراض عربية على تخوم قرىتي المشهد وكفر كنا في الجليل، فهذه المنطقة التي أقيمت في التسعينيات على أرض كانت ملكا لأهالي كفر كنا وتمت مصادرتها منهم، تم ضمها بلديا إلى منطقة نفوذ مدينة «نتسبريت عيليت»، على الرغم من عدم وجود أي تواصل جغرافي بينهما، بل ثمة مسافة كبيرة تفصل بينهما، في مسعى حكومي رسمي واضح لضمان حصول نتسبريت عيليت على جميع عائدات الضرائب البلدية والتجارية من هذه المنطقة، وهي بمبالغ طائلة جدا سنويا.

وهذا، فضلا عما تسببه هذه المناطق الصناعية من متاعب وأضرار لسكان القرى والمدن العربية المجاورة. ففي حالة «تسيبوريث» يشكو سكان القرى العربية المحيطة من التلوث الكبير الذي يصدر عن المنشآت الصناعية في تلك المنطقة، والذي تسبب في ارتفاع حاد في نسبة أمراض الجهاز التنفسي بين سكان قرية كفر كنا في السنوات الأخيرة.

وفي حالة «تريديون»، يقول رئيس بلدية سخنين، مازن غنאים: «نحن لا نحصل على أي قرش من عائدات الضرائب. الغبار والتلوث يذهبان إلى سخنين، بينما تذهب الأموال إلى مسجاف!» وفي قلب مدينة الناصرة العربية، هناك مجمع يدعى «مجمع شبرينتساك» تبلغ مساحته ١٠٠ دونم، يتبع بلديا وتنظيميا لبلدية نتسبريت عيليت اليهودية، وكانت هذه المنطقة، التي تشمل مباني عامة، سياحية، تجارية وسكنية، قد أقطعت من مدينة الناصرة بذرائع أمنية - استخدمت آنذاك مقر قيادة المنطقة الشمالية. لكن القيادة انتقلت من هناك منذ زمن طويل، ولا تزال هي المنطقة اليوم قاعدة لقيادة الجبهة الداخلية وإلى جانبها فندق، يعود ريع الضرائب عنها إلى بلدية نتسبريت عيليت، وحين نظرت «لجنة الحدود» التابعة لوزارة الداخلية، قبل أربع سنوات، طلب بلدية الناصرة ضم المنطقة إلى نفوذها، رفضت اللجنة هذا الطلب وقررت الإبقاء على إلحاقه ببلدية نتسبريت عيليت اليهودية «لأنها تضيق مئات آلاف الشواكل لميزانيتھا»!!

تمييز بنيوي في السياسة الرسمية وسوء إدارة

وأجرى البحث مقارنة بين عدد من السلطات المحلية اليهودية والعربية التي تتميز بوضع اجتماعي - اقتصادي مماثل وتقع في المنطقة الجغرافية ذاتها، وسط تغييب العامل القومي من المقارنة، وأظهرت هذه المقارنة أنه لو حققت السلطات المحلية والعربية، معا، المستوى نفسه من جباية ضريبة «الأرنونا»، لتقلصت الفجوة في المدخولات من هذه الضريبة بنحو ١٠ ٪ فقط. أما في حال توزيع المنشآت المدرة للأرنونا بصورة متساوية، فعندئذ ستقلص الفجوة المذكورة بنحو ٦٥ ٪.

لكن مسألة المنشآت والمناطق المدرة للأرنونا المرتفعة ليست مسألة قائمة بذاتها، بل هي جزء عضوي من نهج التمييز البنيوي في السياسة الرسمية - وهو، تحديدا، ما يفسر تردي الوضع الاقتصادي العام في السلطات المحلية العربية. وهذا ما أقر به، أيضا، رئيس قسم الميزانيات في وزارة المالية، أمير ليفي، خلال زيارة قام بها إلى مدينة سخنين قبل بضعة أسابيع، حين قال: «منهجيات تخصيص الموارد والميزانيات للوسط العربي في إسرائيل ليست متساوية... ثمة فجوات كبيرة في الموارد المخصصة في جميع المجالات، بما فيها المواصلات العامة، المدخولات من الأرنونا التجارية، المناطق الصناعية والتعليم».

أما وزير الداخلية السابق، أوفير بينيس، فيؤكد أنه «ليس هناك أي شك في أن ثمة، في إسرائيل، تمييزا بنيويا مماسسا ضد الجمهور العربي - في الأراضي، في فرص العمل، في الفرص التجارية، في حقوق الإنسان، وفي أي مجال آخر يخطر على البال». وأضاف بينيس، الذي يشغل اليوم منصب رئيس معهد أبحاث الحكم المحلي التابع لجامعة تل أبيب: «لا فرق بين أي الجناحين يدير دفة الحكم في إسرائيل، سواء كان اليمين أو اليسار، في كل ما يتعلق بالتمييز ضد المواطنين العرب».



«حريدي أكثر، وإسرائيلي أقل!»

تعيين الحاخام شالوم كوهين زعيما روحيا لحركة شاس خلفا للحاخام عوفاديا يوسف!

***كوهين هو رئيس «بيشيفاة فرات يوسف» في البلدة القديمة في القدس ويسكن في**

الحي اليهودي داخل الأسوار، وفي الوقت نفسه هو خصم لحدود للصهيونية - الدينية *

القيادة الحريدية الأشكنازية، فإن الحاخامين السفاراديم يواجهون في الأعوام الأخيرة تراجعاً في قوتهم.

وقالت «هآرتس» إنه لهذا السبب توجد أهمية، رمزية بالأساس، لتعيين كوهين رئيسا لـ «مجلس حكماء التوراة»: «تعيين الحاخام شالوم كوهين هو تعيين عن اختيار شاس للحريدية اليشيفاتية، وليس للإسرائيلية. وهذا [التعيين] هو استمرار مباشر لتصريحات مختلفة أطلقتها قيادة شاس الروحية في السنوات الأخيرة ضد الخدمة في الجيش وضد المتديدين القوميين، وتأييدا للحريدية.»

درعي يسيطر على «مجلس حكماء التوراة»

تم تعيين كوهين رئيسا لـ «مجلس حكماء التوراة» في حركة شاس، الأسبوع قبل الماضي، براسم متواضعة، ولم تتحدث معظم وسائل الإعلام الإسرائيلية عن ذلك.

وتشير التقديرات إلى أن تعيين كوهين من شأنه أن يحصن سيطرة درعي على شاس، لكنه يبعد درعي عن حلمه الذي عبر عنه مرارا بتأسيس حركة سياسية إجتماعية - شرقية - متدينة.

ورأ محلل الشؤون الحريدية في «هآرتس»، يائير أتيغفر، أنه «على ما يبدو أن درعي بات مقيدا بالحريدية أكثر من أية مرة في الماضي، وفيما هو يحيط نفسه باخامين مثل كوهين، فقد نشأ جيل ثان وجيل ثالث من الحريدية السفارادية التي لا تعرف لغة غير لغة الحريديم.»

ويقول مقربون من درعي، إنه في إطار عودته إلى قيادة الحزب، يسعى إلى بلورة نواة صلبة مكونة من أبناء اليشيفوت، ويأمل بالا يتخلى عنه جمهور المتدينين. ومنذ وفاة الحاخام عوفاديا يوسف، في تشرين الأول الماضي، لم يتم تعيين رئيس لـ «مجلس حكماء التوراة»، رغم أن كوهين كان الوجه الأبرز الذي مثل المجلس، ويقول المقربون من درعي إنه اعتقد أن الحزب بحاجة إلى «رب للبيت» من الناحية الروحية. ورغم أن مكانة كوهين ستكون أقل من المكانة التي تمتع بها يوسف، إلا أنه سيطر إليه على أنه الزعيم الروحي لحزب شاس.

وفيما رفض درعي التحدث إلى الصحافة حول الموضوع، إلا أن حزب شاس أعلن أن كوهين هو الأرفع مستوى بين أعضاء «مجلس حكماء التوراة»، وأن المجلس بحاجة إلى قيادة واضحة. كذلك قال مقربون من درعي إن مطلب تعيين كوهين جاء من بين أعضاء «مجلس حكماء التوراة»، ومن أوساط اليشيفوت السفارادية.

وكان الحاخام كوهين يعتبر دائما أنه مقرب من درعي. وخلال الأعوام التي ترأس خلالها عضو الكنيست إيلي يشاي حزب شاس، مارس كوهين ضغوطا على الحاخام عوفاديا يوسف من أجل إعادة درعي إلى الحزب.

وقالت «هآرتس» إن درعي يسيطر اليوم بشكل كامل على «مجلس حكماء التوراة»، إذ أنه بعد مرور أيام الحداد السبعة على وفاة يوسف، عين درعي صديقه المقرب الحاخام دافيد يوسف، نجل الحاخام عوفاديا، عضوا في «مجلس حكماء التوراة».

ومع أن هذين التعيينين، كوهين ويوسف الابن، يعززان قوة درعي، إلا أنهما يضعفان مكانة قسم من عائلة يوسف عارض هذه التعيينات في شاس. وليس أقل أهمية من ذلك أن تعيين كوهين يبعد الحاخام السفارادي الأكبر السابق، الحاخام شلومو عمار، الموجود في صراع مع درعي، عن احتمال الانضمام إلى قيادة شاس الروحية في المستقبل.

انتقادات داخل شاس لتعيين كوهين

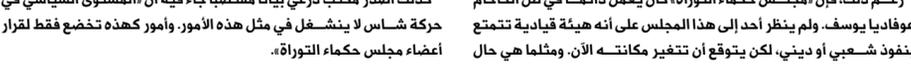
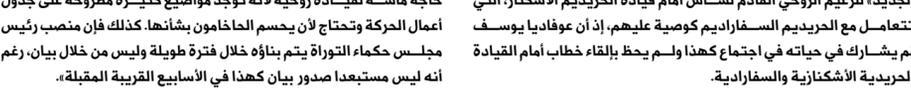
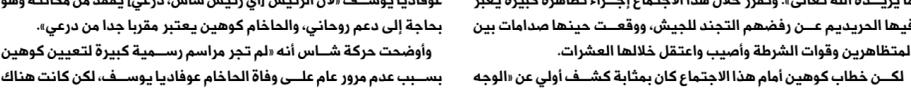
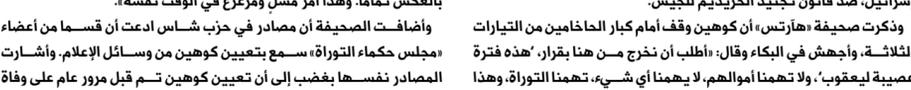
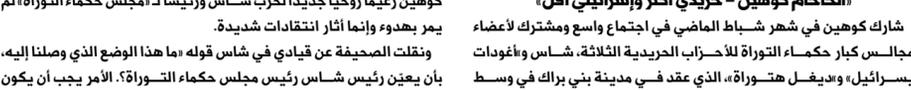
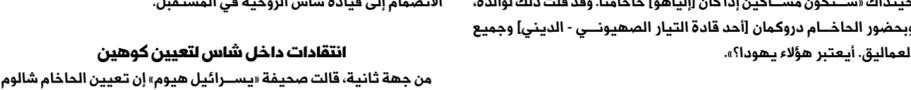
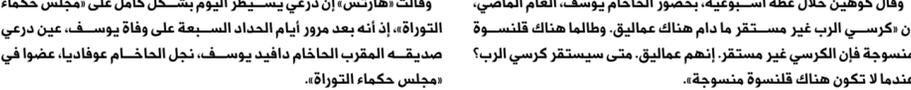
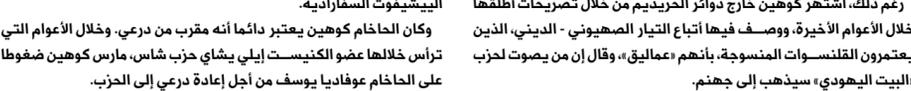
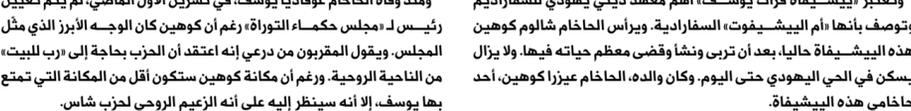
من جهة ثانية، قالت صحيفة «يسرائيل هيوم» إن تعيين الحاخام شالوم كوهين زعيما روحيا جديدا لحزب شاس ورئيسا لـ «مجلس حكماء التوراة» لم يمر بهدوء وإنما أثار انتقادات شديدة.

ونقلت الصحيفة عن قيادي في شاس قوله «ما هذا الوضع الذي وصلنا إليه، بأن يعين رئيس شاس رئيس مجلس حكماء التوراة؟ الأمر يجب أن يكون بالعكس تماما. وهذا أمر مسل ومرزعزغ في الوقت نفسه.»

وأضافت الصحيفة أن مصادر في حزب شاس ادعت أن قسما من أعضاء «مجلس حكماء التوراة» سمع بتعيين كوهين من وسائل الإعلام، وأشارت المصادر نفسها بغضب إلى أن تعيين كوهين تم قبل مرور عام على وفاة عوفاديا يوسف «لأن الرئيس أي رئيس شاس، درعي، يقفد من مكانته وهو بحاجة إلى دعم روحاني، والحاخام كوهين يعتبر مقربا جدا من درعي».

وأوضحت حركة شاس أنه «لم تجر مراسم رسمية كبيرة لتعيين كوهين بسبب عدم مرور عام على وفاة الحاخام عوفاديا يوسف، لكن كانت هناك حاجة ماسة لقيادة روحية لأنه توجد مواضيع كثيرة مطروحة على جدول أعمال الحركة وتحتاج لأن يحسم الحاخامون بشأنها. كذلك فإن منصب رئيس مجلس حكماء التوراة يتم بناؤه خلال فترة طويلة وليس من خلال بيان، رغم أنه ليس مستعبدا صدور بيان كهذا في الأسابيع القربية المقبلة.»

كذلك أصدر مكتب درعي بيانا مقتضيا جاء فيه أن «المستوى السياسي في حركة شاس لا يشغل في مثل هذه الأمور. وأمر كهذه تخضع فقط لقرار أعضاء مجلس حكماء التوراة».



«فقاعة» كحلون لاستمرار «فرقة» الحلبة السياسية!

كحلون يعلن عودته للسياسة بعد عام ونصف العام ويترك الباب مفتوحا لشكل خوضها والاحتمال الأكبر تشكيل حزب جديد * كحلون ابن أحياء الفقر يلوّح بالأجندة الاجتماعية، وينتقد سياسة حكومة نتניהو * ينتقد سيطرة اليمين المتشدد على حزب «الليكود» ولا يطرح برنامجا سياسيا بديلا * كحلون وحزبه الافتراضي «النجم الموسمي» لما قبل الانتخابات * تجارب الماضي البعيد والقريب تؤكد عدم ثبات أحزاب موسمية كهذه



كحلون: أي عودة؟

الجنرال، من بينهم إسحق مردخاي، وأمنون ليبكين شاحك، إضافة إلى ابنة إسحق رايبين، داليا، وكانت التوقعات في حينه أن يحصل هذا الحزب على عدد أكبر من المقاعد، إلا أنه حصل على ٦ مقاعد، ليخفي عن الوجود في الانتخابات التالية. كذلك في انتخابات العام ١٩٩٩، ظهر حزب «شينيوي» برئاسة يوسف لبيد (والد يائير لبيد) بأجندة مكافحة الإكراه الديني، وحصل على ستة مقاعد، إلا أن بقاءه في المعارضة لحكومة «العمل» برئاسة إيهود باراك، وتكثيف نشاطه ضد الكتل الدينية، ساعده على مضاعفة قوته البرلمانية في العام ٢٠٠٣ ليحصل على ١٥ مقعدا، ليخسرهما كلها في انتخابات ٢٠٠٦، التي ظهر فيها حزب «كاديما» الذي أسسه أريئيل شارون قبل تلك الانتخابات بضعة أشهر، بعد اشتقاقه عن حزب «الليكود»، الذي كان يرأسه.

ونذكر أيضا حزب «إسرائيل بيتنا» بزعامة أفيغدور ليبرمان، فصيحح أن هذا الحزب على الساحة منذ العام ١٩٩٩، ولكن ليبرمان كان يقرأ مستقبله بشكل جيد، حتى الآن، ولهذا كان يغير شكل مشاركته في الانتخابات بحسب ظروف كل مرحلة. ففي العام ٢٠٠٣ اندمج مع عدة كتل من اليمين المتطرف، وحصل هذا التكتل على ٧ مقاعد، في حين أن لحزب ليبرمان وحده كان في العام ١٩٩٩ أربعة مقاعد، ثم انشق وخاض الانتخابات لوحده في انتخابات ٢٠٠٦ ليحصل على ١١ مقعدا، وفي انتخابات ٢٠٠٩ حصل على ١٥ مقعدا، ولكن في انتخابات مطلع ٢٠١٣، تخوف ليبرمان من وضعية حزبه، بسبب محاكمة الفساد التي واجهها، وخاض الانتخابات بشراكة مع حزب «الليكود»، ففسر الحزبان معا ١١ مقعدا، وكان من الصعب معرفة من الذي ساهم في الخسارة أكثر، إذ أن استطلاعات الرأي ما تزال تتعامل مع الحزبين كوحدة واحدة.

وكانت المفاجأة الأكبر والأقوى في تاريخ الانتخابات الإسرائيلية، في الانتخابات الأخيرة مطلع العام الماضي، حصول الحزب الجديد «يوجد مستقبل» بزعامة يائير لبيد على ١٩ مقعدا، وهي نتيجة لم تتوقعها أي من استطلاعات الرأي التي ظهرت على مدى ما يقارب ثلاث سنوات، منذ أن بدأ لبيد يلعب إلى احتمال خوضه السياسة، ومن ثم اعلانه رسميا ذلك.

وما زال الوقت مبكرا لتحديد مصير هذا الحزب في الانتخابات المقبلة، ولكن استنادا إلى تجارب الماضي، وإلى ما تتبناه به كل الاستطلاعات التي ظهرت بعيد الانتخابات الأخيرة وحتى آخرها قبل أيام، فإن وجهة هذا الحزب في تراجع واضح، نظرا للتناقض الكبير بين خطابه الانتخابي ونهجه العام في الحكومة.

الخصوص، إذ حصل أن أسماء وأحزابا كهذه، سطر نجمها في الفترة بين دورتين، ونجحت في دخول الكنيست، لمرة أو اثنتين، ولكن سرعان ما بهت بريقتها، واختلفت عن الساحة السياسية ل يظهر غيرها، الأمر الذي يساهم في لجم قوة الحزبين الكبارين التقليديين في إسرائيل «الليكود» و«العمل»، ولكن الأهم هو الإبقاء على حالة التشتت في التركيبة البرلمانية، وتعدد الكتل البرلمانية «الكبيرة»، القريبة من بعضها من حيث عدد مقاعد كل واحدة منها، ما يساهم أكثر في حالة عدم الاستقرار السياسي في إسرائيل.

نماذج من الماضي

لم تكن أية انتخابات برلمانية في إسرائيل، إلا وظهرت فيها أحزاب موسمية، ولكن حتى مطلع سنوات التسعين، كانت تلك الأحزاب تحصل على مقعد أو اثنين وربما أكثر بقليل ثم تختفي بسرعة بعد دورة أو دورتين، وهذا باستثناء انتخابات العام ١٩٩٧ التي أتت بحزب «الليكود» إلى الحكم، إذ ظهرت في تلك الانتخابات لأحة «داش» التي حصلت على ١٥ مقعدا، وكانت تضم مجموعة من الشخصيات العسكرية السابقة والسياسيين من توجهات مختلفة، وكانت هذه اللائحة إحدى القوى التي امتصت أصواتا تقليدية لحزب «مباي» (العمل لاحقا)، ولكن هذه الكتلة البرلمانية اختفت عن الوجود كليا في الانتخابات التالية.

ومنذ انتخابات العام ١٩٩٦ بدأت في كل انتخابات تظهر لوائح موسمية، تقتطع عددا ملحوظا من المقاعد، ما بين ٦ إلى ١٥ مقعدا، وكانت تشارك في الحكومات التي تتشكل بعد الانتخابات، ثم تغيب بعدها، ونذكر منها: حزب «تسومت»، بزعامة رئيس أركان الحرب الأسبق رفائيل إيتان، الذي حصل في العام ١٩٩٦ على ٨ مقاعد، بأجندة مكافحة الإكراه الديني، إلى جانب التشدد اليميني، إذ قبل تلك الانتخابات كان له مقعدان، وفي انتخابات ١٩٩٦ عرف إيتان مصير حزبه الذي انقسم على حاله، فانضم إلى كتلة «الليكود» ليخفي لاحقا عن الواجهة الانتخابية.

وفي انتخابات العام ١٩٩٦ ظهر لأول مرة حزب «إسرائيل بعليا» للمهاجرين الجدد من دول الاتحاد السوفياتي السابق، ليحصل على ٧ مقاعد، ونجح في البقاء في الواجهة السياسية حتى انتخابات ٢٠٠٣ مسجلا تراجعات دائمة، حتى اختطف في حزب «الليكود».

وفي انتخابات العام ١٩٩٩ ظهر على السطح حزب «المركز» الذي ضم عددا من

قوي من أحياء وبلدات اليهود الشرقيين، وهي مناطق الفقر الأعمق بين اليهود، بفعل سياسة الإهمال والتمييز ضدهم التي انتهجتها حكومات حزب «مباي» (المعراج والعمل لاحقا) في السنوات الـ ٢٩ الأولى لإسرائيل، وعلى الرغم من أن حكومات «الليكود» عمقت أكثر السياسة الاقتصادية الصقرية، إلا أن اسم «الليكود» ظهر وكأنه مناصر لأحياء وبلدات الفقر. وفي تلك المقابلة، كان واضحا أن كحلون يخترع من عرض حقيقة موقفه السياسي من قضية الصراع، باستثناء إعلان تأييده لما يسمى «يهودية الدولة»، ودعا إلى بناء ثقة بين الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني، كمقدمة للتوصل إلى حل للصراع، وهي عبارات ضبابية، لا تكشف كليا حقيقة موقفه، كما لم يبد كحلون أية إشارة إلى انقلاب مفترض في مواقفه السياسية، سوى أنه دعا إلى التركيز على القضايا الاقتصادية.

عناوين واستطلاعات

ونظرا لسطوع اسم كحلون في الفترة البرلمانية السابقة، فإن وسائل الإعلام قفزت على الأمر، ليحتل كحلون عناوين تصدرت الصحف والمواقع الالكترونية، وشرحات الأخبار الإذاعية والتلفزيونية، وما رافق ذلك من تحليلات وتكهانات، وفي المقابل، سارعت قناة الكنيست التلفزيونية إلى إجراء استطلاع للرأي، منح حزبا يقيمه كحلون ١٣ مقعدا، في ما لو جرت الانتخابات في هذه الأيام، مقابل لجم قوة كتلة الشراكة بين حزبي «الليكود» وإسرائيل بيتنا، التي ستحتل بـ ٣٢ مقعدا بزيادة مقعد واحد عما لها اليوم، وسيزيد حزب «العمل» أربعة مقاعد ليحصل على ١٩ مقعدا.

ويأخذ استطلاع الرأي بالحسبان نسبة الحسم الجديدة ٣٧,٥٪، ولذا فإن كحلون سيحقق قوته على حساب لوائح لم تعبر نسبة الحسم، وهبوط واضح لحزب «يوجد مستقبل» بستة مقاعد، والأهم في معادلة كحلون تراجع حزب «شاس» لليهود المتدينين المترمتين الشرقيين بمقعدين. من الواضح أن هذا ليس استطلاعا بالإمكان اعتماده كليا، لكونه يطرح أسئلة افتراضية بشأن حزب كحلون، ولم يأخذ بعين الاعتبار اصطفايات جديدة على ضوء نسبة الحسم، منها في الشارع العربي، وأيضا في الشارع اليهودي، مثل، إعادة التنام شقبي حزب «كاديما»، والتمدد كتلتي «كاديما» التي لها مقعدان برئاسة شاؤول موزاف، والحركة» برئاسة تسيبي ليفني التي لها ٦ مقاعد، وغيرها من الأمور.

لكن نتائج هذا الاستطلاع فيها معطيات قريبة من نتائج استطلاعين لصحيفتي «هآرتس» و«يديעות أحرונوت»، إذ أن الاستطلاعين منحا حزبا يقيمه كحلون ١٠ مقاعد، و«اتفاقا» على ارتفاع ملحوظ في قوة حزب «ميرتس»، إذ توقع استطلاع «هآرتس» حصول ميرتس على ٩ مقاعد، مقابل ١٠ مقاعد في «يديעות أحرונوت» و١٢ مقعدا في استطلاع قناة الكنيست، مقابل ٦ مقاعد لميرتس اليوم، و٣ مقاعد في الدورة البرلمانية السابقة، كما أن حزب «العمل» يراوح ما بين الحفاظ على قوته اليوم- ١٥ مقعدا- وزيادة ما بين مقعدين إلى أربعة مقاعد في الاستطلاعات التي نشرت في الشهر الأخير.

ولم يوضح كحلون في المقابلة في صحيفة «يديעות أحرונوت» شكل عودته إلى الحلبة السياسية، فهو لم يرفض فكرة العودة إلى صفوف حزب «الليكود»، كما لم ينف فكرة تشكيل حزب جديد، ولكن التلميح كان واضحا للخيار الثاني، خاصة وأن المقابلة ذاتها ذكرت الأسماء التي بدأ كحلون في التشاور معها، ومن بينها رئيس جهاز المخابرات الخارجية «الموساد» السابق مئير داغان، الذي يكثر في انتقاداته السياسية لحكومة نتניהو، ورئيس قسم الميزانيات في مجلس التعليم العالي، ورئيس لجنة التحقيق الحكومية السابقة في القضايا الاجتماعية، مانويل تراختنبرغ، الذي وضع سلسلة من التوصيات أمام الحكومة في أعقاب حملة الاحتجاجات الشعبية التي شهدتها إسرائيل لبضعة أسابيع في صيف العام ٢٠١١، وغيرهم من الأسماء، والتقدير، أن كحلون سيكون الاسم الافتراضي الذي سيرافق الحلبة السياسية من خارج الكنيست، كجهة «تهدد» كتلا وأحزابا ما في الانتخابات المقبلة، كما رأينا هذا على مدى سنوات العديدين الأخيرين على وجه

كتب برهوم جرابسي:

أعلن الوزير السابق موشيه كحلون، في الأيام الأخيرة، عن عودته إلى الحلبة السياسية، بعد عام ونصف العام من استقالته كوزير للاتصالات في حكومة بنيامين نتنياهو السابقة. إلا أنه لم يحدد شكل العودة، في حين يعتقد الكثيرون أنه بدأ يعد العدة لإقامة حزب جديد مع عدد من الشخصيات العسكرية السابقة والأكاديمية، رغم أن الانتخابات البرلمانية القادمة قد تجري بعد أكثر من ثلاث سنوات، ولكن كما يبدو فإن كحلون هو «النجم» الجديد الذي سيرافق الحلبة السياسية من خارجها في الفترة المقبلة، ليفني تقارير التكهنات، إذ أن الاستطلاعات بدأت تضعه على الخارطة «بقوة ملموسة»، ويسبب «حزبه» بذلك في تكريس حالة تشتت الحلبة البرلمانية.

موشيه كحلون

دخل موشيه كحلون (٥٤ عاما) لأول مرة إلى الكنيست في انتخابات مطلع العام ٢٠٠٣، ضمن كتلة حزبه «الليكود»، وانتخب مرتين آخرين إلى حين استقالته من العمل السياسي مع انتهاء الدورة البرلمانية السابقة، في مطلع العام الماضي ٢٠١٣، وسطر نجمه في انتخابات العام ٢٠٠٩، حينما فاز في الانتخابات الداخلية في «الليكود»، بالمقعد الثاني، مباشرة بعد مقعد رئيس الحزب بنيامين نتنياهو، وحاول «الليكود» استثمار هذا التدرج العالي في اللائحة الانتخابية لكسب أصوات أحياء الفقر، التي أتى منها كحلون، فهو يهودي شرقي ذو بشرة سمراء، ويظن بشعبية في تلك الأحياء وتجمعات الفقر اليهودية.

وقبل دخوله إلى الكنيست، تنقل كحلون في عدة وظائف مؤسساتية، غلب عليها طابع «الاستشارة» إما في «الليكود»، أو عضوية إدارة في مؤسسات وشركات رسمية لها طابع سياسي، وهي من نوع الوظائف التي تسمى «وظائف ثقة» بمعنى صفة وظائف في أي مؤسسة، يتم اشغالها عن طريق التعيين المباشر من منتخب الجمهور، وينتهي عمل الشخص فيها، على الأغلب، مع انتهاء ولاية ذلك المسؤول، ويطلق على هذه التعيينات الطابع الحزبي، بمعنى أن كحلون كان محط أنظار قادة «الليكود»، فمثلا عمل كحلون من العام ١٩٩٦ إلى ١٩٩٩، في وظيفة «الممثل الشخصي لوزير الدفاع في منطقة الشمال»، في فترة حكومة بنيامين نتنياهو الأولى، وهي وظيفة لا يسمح بها أحد، سوى أنها تضع العامل فيها في دائرة ذلك المسؤول، وتمنحه راتبيا جيدا.

وتولى كحلون في حكومة بنيامين نتنياهو السابقة وزارة الاتصالات، بينما الأضواء كانت تتسلط عليه بصفته وزيرا «مناصرا» للقضايا الاجتماعية، رغم أنه جلس في حكومة انتهجت سياسة اقتصادية شرسة، فلربما يكون قد اعترض على جوانب منها في الجلسات الحكومية، إلا أنه انصاع لها في التصويت عليها في الهيئة العامة للكنيست، ولم يهدد في أي يوم بالانسحاب من الحكومة على خلفية تلك السياسة.

في المقابل، يسجل لصالح كحلون أنه أحدث انقلابا في عالم شركات الهواتف الخليوية والأرضية، بتفكيكه الكثير من الأنظمة التي كانت تتسبب بارتفاع هائل في التكلفة للمستهلك، وفتح أبواب المنافسة على مصراعها، وقد لمس المواطنون الفارق الهائل في انقلاب الأسعار، ويجري الحديث عن فوارق تصل إلى حد ٧٠٪ في فاتورة الهواتف.

وعلى الصعيد السياسي، لم يبد كحلون أي نفور من سياسة حكومته، بل كان منسجبا معها، علما أنه كان من مجموعة المعتدلين على رئيس الحزب السابق أريئيل شارون، في خطة إخلاء مستوطنات قطاع غزة، ما يعني أنه كان في الجناح اليميني المتشدد في الحزب، إلا أنه في مقابلة مطولة مع صحيفة «يديעות أحرונوت»، نشرت قبل أيام، ظهر منتقدا سيطرة اليمين المتشدد على حزب «الليكود»، وعلى الهيئات العليا في الحزب، وقال في تلك المقابلة إن «الليكود» أهدم القضايا الاجتماعية لصالح الأجندة اليمينية المتشدة. ومعروف أن حزب «الليكود» وصل إلى الحكم لأول مرة في العام ١٩٧٧، بدعم

تحليلات صحافية:

المواجهات بين المستوطنين والجيش كشفت عجز إسرائيل عن معالجة تطرّف المستوطنين!

أكدت عدة تحليلات صحافية إسرائيلية أن الهجمات التي تعرّض لها الجيش الإسرائيلي أخيراً من طرف جماعات المستوطنين في مستوطنة يتسهار تشكل ثمن تغاضي هذا الجيش عن العنف الذي يمارسه المستوطنون في المناطق الفلسطينية المحتلة

العقيد مرمو، وأنهم يحاولون المس به شخصياً، وقرر يعلنون عدم السكوت عن الأمر، ووافق على هدم أربعة مبان في يتسهار ومصادرة مبنى خامس، وهي جميعا مبان غير قانونية وكان من المقرر هدمها. وخلال عمليات الهدم التي قام بها حرس الحدود، وقع الهجوم الأقصى على الموقع الذي كان فيه جنود الاحتياط.

وبرأيها من الممكن لوم جنود الاحتياط لأنهم لم يتدخلوا وسمحوا لمثيري الشغب اليهود بتخريب موقعهم. لكن حتى قبل الانتهاه من التحقيق في الموضوع، يشيرون في الجيش إلى أن التحقيق الأولي يظهر أن تصرف جنود الاحتياط كان «معقولا»، وأن الجنود الثمانية الذين كانوا في المكان قرروا عدم الاشتراك مع عشرات المستوطنين. فإذا كان هذا صحيحا، فإنه يعني وجود مشكلة تنظيمية تتجاوز الأفراد، وتكشف عجز السلطات عن معالجة العناصر المتطرفة، فالجيش الإسرائيلي هو السيد في هذا المكان، ويمكننا بحسب الظاهر مطالبته بأن يفرض النظام في المنطقة، لكن الحياة، حسما يقولون في الجيش، لا يمكن تحديدها بتعريفات قانونية، والمشكلات الناتجة عن أعمال المستوطنين يجب معالجتها من خلال المحاكم والشرطة وجهاز الشاباك وغيرها. وفي رأي مصدر رفيع في الجيش الإسرائيلي، فإنه من غير المستبعد أن يؤدي حادث محدود وهجوم يقوم به مستوطنون ضد الفلسطينيين إلى تصعيد.

وختمت: حتى الآن، من المفترض أن يأتي حل مشكلة التطرف وسط المستوطنين من خلال إدانة شديدة من جانب زعماء المستوطنات والحاخامين لما يعتبره وزير الدفاع «إرهابا»، لكن حتى الآن، لم تكن هذه الأدوات كافية.

الهجوم على جنود وضباط في الجيش الإسرائيلي. وعلى الرغم من هذا كله، يبدو أن هذا الأسبوع شهد شيئا مختلفا، فالذي أثار حفيظة ضباط الجيش الإسرائيلي في الأيام الأخيرة هو أن جنود الاحتياط الذين غادروا منازلهم وأعمالهم وعائلاتهم من أجل الدفاع عن سكان يتسهار، وجدوا أنفسهم في عين العاصفة حين قام مستوطنون متطرفون بثقب إطارات المركبات العسكرية التي كانوا يستقلونها، وخربوا محتويات الموقع الذي كانوا فيه من أجل الدفاع عن المستوطنة.

يبعد أن الاعتداء على الاحتياطيين هو مظهر لمشكلة لا يزال حلها بعيدا، فهناك نوع من لعبة تبادل ضربات مثل لعبة البينج بونغ، حيث يقوم المستوطنون بمهاجمة الجنود والقوات الأمنية، فترد القيادة العسكرية بتوجيه ضربة إلى نقطة حساسة لدى المستوطنين من خلال هدم منازل، فيرد المستوطنون بأعمال شغب وتخريب ممتلكات للقوى الأمنية، وهلم جرا. وهذه المرة بدأت موجة الحوادث قبل بضعة أسابيع عندما جرى ثقب إطارات قائد لواء شومرون العقيد يوأف مرمو. كما ألقى مستوطنون متطرفون حجارة على مركبة ضابط برتبة مقدم في الإدارة المدنية.

وردا على ذلك، قرر وزير الدفاع موشيه يعلون هدم منازل في يتسهار، فجاء رد المستوطنين من خلال ثقب الإطارات الخلفية لمركبة مرمو، وإفراغ الهواء من إطارات مركبات الجنود الاحتياطيين.

ورأت المحللة أن الاعتداء على مركبات جنود الاحتياط شكل القشة التي قصمت ظهر البعير بالنسبة للقيادة العسكرية ولا سيما في ظل اعتقاد الجيش منذ فترة طويلة، أن لدى مستوطني يتسهار شيئا شخصيا ضد

صوته منذ زمن طويل ويتخذ الخطوات ضد يتسهار وضد المستوطنات العنيفة الأخرى، كما كان عليه أن يتصدى لمثيري الشغب عندما كانوا يصوبون جسام غضبية على الفلسطينيين. ولقد جرت سلسلة طويلة من عمليات «جباية الثمن» ومن العمليات الإرهابية من دون أن يحرك الجيش الإسرائيلي أو شرطة منطقة יהודה والسامرة (الضفة الغربية) إصبعهم لوضع نهاية لهذه الأعمال، والذي صمت، ولم يحقق ولم يحاكم وفض بصره وتجاهل، يحصد ثمار هذه الكراهية التي تتوجه اليوم ضد الجيش الإسرائيلي وحرس الحدود.

وختمت قائلة: إن الحزم نفسه الذي قرر وزير الدفاع التعامل به مع مثيري الشغب في يتسهار، يجب أن يظهره أيضا في مواجهة إرهاب المستوطنين عندما يوجه ضد جيرانهم الفلسطينيين، فالهجوم على مركبة عسكرية تابعة للجيش أو حرس الحدود، ليس أكثر خطورة من إحراق الحقول أو الهجوم على البشر.

على النسق ذاته، أكدت ليلاخ شوفال، المحللة العسكرية لصحيفة «يسرائيل هيوم»، أن المواجهات بين مستوطني يتسهار والجيش كشفت العجز عن معالجة تطرف المستوطنين.

وكتبت تقول: لم تفاجئ المواجهات بين متطرفي يتسهار والقوى الأمنية أهدا، فقد شهدت الفترة الأخيرة حوادث عنف من جانب مستوطنين متطرفين بصورة أسبوعية، وأحيانا أكثر من مرة في الأسبوع، وغالبا ما لا تصل أخبار هذه المواجهات إلى الإعلام باستثناء الحوادث التي تقع فيها خسائر بشرية وسط الفلسطينيين، أو الاعتداء على الأماكن المقدسة للمسلمين، أو

وقد أنشأت صحيفة «هآرتس» مقالا افتتاحيا خاصا قالت فيه: هاجم المئات من سكان مستوطنة يتسهار قوات تابعة لحرس الحدود جاءت إلى المستوطنة لهدم مبان غير قانونية، واستقبل المستوطنون الجنود بالحجارة والإطارات المشتعلة. وقد فوجئ جنود القوة بعنف المستوطنين، وشاهدوهم يخربون معدات تابعة لهم من دون أن يلجأوا إلى استخدام الوسائل التي لديهم لتوقيف الذين ارتكبوا هذه الأعمال، وخرج ستة عناصر من حرس الحدود وأربعة من السكان.

وأضافت الصحيفة: إن قرار وزير الدفاع الإسرائيلي موشيه يعلون هدم المباني في يتسهار جاء ردا على الهجوم الذي تعرضت له مركبتان عسكريتان وصلتا إلى المستوطنة. بينما سيارة قائد لواء شومرون، والذي قام به المستوطنون الذين أشعلوا الإطارات، وهكذا قرر يعلون هدم المباني غير القانونية كخطوة عقابية. ومن الجيد أن وزير الدفاع قرر التشدد ضد مثيري الشغب في يتسهار التي تعتبر أكثر المستوطنات عنفا في المناطق. ويجب على الشرطة أن تحقق أيضا مع مثيري الشغب وأن توجه إليهم لوائح اتهام، لكن صرخة يعلون في هذه الحالة تبرز صمته وتراخي الجهاز الذي يرأسه عندما كان هؤلاء المستوطنون من يتسهار يقومون بأعمال شغب وتخريب في القرى الفلسطينية المجاورة لهم ويحرقون حقولها، ويقتلعون أشجار الزيتون ويعيثون فسادا في ممتلكاتها، وأحيانا يعتدون جسديا على سكان أبرياء، وقد ظلت هذه الأعمال من دون رد ومن دون تحقيق، ومن دون حساب ولا عقاب.

وأكدت الصحيفة أنه كان حزبا بالحريص على سلطة القانون أن يرفع

هذا الملحق

ممول من قبل الاتحاد الأوروبي



«مضمون هذا الملحق هو مسؤولية مركز مدار، ولا يمكن في أي حال من الأحوال أن يعكس آراء الاتحاد الأوروبي»

تابعونا على الفيسبوك

facebook
http://tiny.cc/ywgg4

وقفنا على اليوتيوب

YouTube
http://tiny.cc/nkddp

رام الله - الماصيون - عمارة ابن خلدون - ص.ب. 1959

هاتف: 2966201 – 2 – 00970

فاكس: 2966205 – 2 – 00970

البريد الإلكتروني لـ «مدار»:

madar@madarcenter.org

موقع «مدار» الإلكتروني:

http://www.madarcenter.org

مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية

MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies



«مدار»: مركز متخصص بمتابعة الشأن الإسرائيلي، تأسس عام ٢٠٠٠. يحاول المركز من خلال إصداراته

المختلفة أن يقدم بعيون عربية قراءة موضوعية وشاملة لمختلف تفاصيل وجوانب المشهد الإسرائيلي